المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

إستراتيجية تطوير التربية العربية

سلسلة الكتاب التربوي

« رؤى وأفكار »

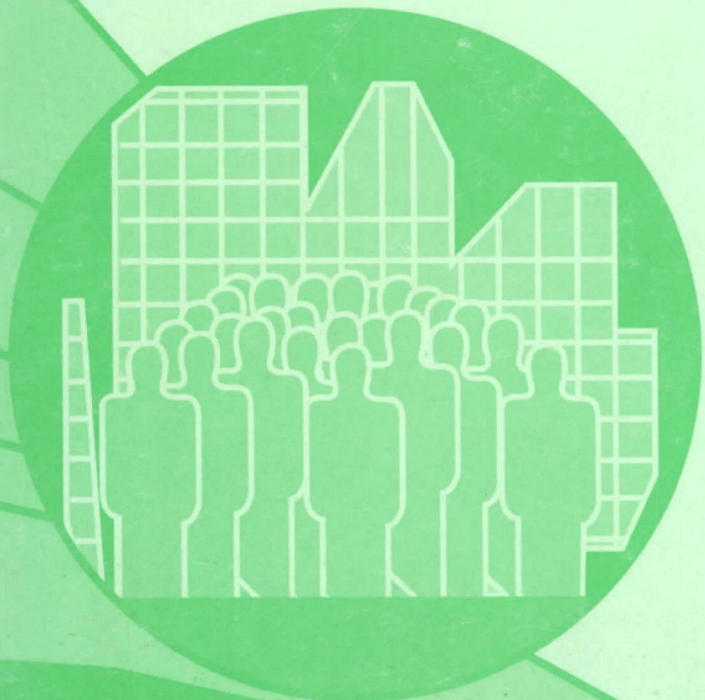

الكتاب الثالث :

التحدّي والصّمود

تونس 2008

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

حمعية الدعوة الإسلامية العالمية

استراتيجية تطوير التربية العربية
سلسلة الكتاب التربوي
« رؤى وأفكار »

الكتاب الثالث : التحدي والصمود

الإشراف العام :

الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة
مدير عام
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الدكتور / محمد أحمد الشريف
أمين
جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

المحررون

الدكتور / ميلود عبد السلام حبيبي
الدكتور/ علي الهـــادي الحـــوات
الأستاذة / حياة الرزقي وادي

الدكتور /عبدالله محمد الزروق
الاستاذ / أسعد أحمد المسعودي
الأستاذ / محمد عمران الحكيمي

إستراتيجية تطوير التربية العربية : سلسلة الكتاب التربوي «رؤى وأفكار» / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ حمعية الدعوة الإسلامية العالمية ـ تونس . المنظمة .. ؛ حمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، 2008 ـ ص 91.

ت / 2008 / 11 / 25

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 268 - 8

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

الفهرست

المحتويـــات	الصفحة
مقدمة عامة	5
مقدمة الكتاب	8
أولا : التحدي	11
1. الاستعمار	11
2. التحدي المعرفي	15
3. التحدي التكنولوجي	17
4. تحدي الوحدة العربية	19
5. التحدي التنموي	20
ثانيا : مواجهة التحديات (الصمود)	23
1 – الصراع بين القديم والجديد(الأصالة والتجديد)	24
2 – الحركات الوطنية في مقاومة الاستعمار	29
أ – بواعث الحركات الوطنية وروافدها	30
ب – طلائع طلب الحرية والاستقلال	31
ج – معوقات الحركات الوطنية	34

ثالثا : تطوير التربية في الوطن العربي 39

1 – الاستراتيجيات السائدة بالبلاد العربية 41

أ – استراتيجية التعليم الأصلي 41

ب – استراتيجية التعليم المستحدث 43

ج – استراتيجية الإصلاح 47

2 – نماذج لبعض الاستراتيجيات القطرية 50

رابعا : حركة التغيير واتجاهاتها في الوطن العربي 61

1 – الأهداف الاستراتيجية للتغيير 62

2 – اتجاهات التغيير 64

خامسا : الأحوال السكانية والاقتصادية وقضايا التربية 74

1 – التطورات في الأحوال السكانية 76

2 – الإمكانات الاقتصادية في ضوء الأحوال السكانية 78

3 – تقويم التربية العربية في سياق مجتمعها 83

خاتمة 87

المراجع 90

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة لسلسلة الكتاب التربوي

إن سلسلة الكتاب التربوي التى نقدمها للقارئ العربي الكريم و المكونة من ستة كتب تحمل عناوين تربوية مختارة إنطلاقاً من الوثيقة الأصل لإستراتيجية تطوير التربية العربية التى تم اقرارها من قبل مؤتمر وزراء التربية العرب الذي عقد في الخرطوم من عام 1978.

ولعل الدافع إلى إصدار هذه السلسلة يرجع إلى عدة أسباب منها ما يلي:

1 – لقد مضى على إصدار الوثيقة الأصلية لإستراتيجية التربية العربية ما يزيد على ثلاثة عقود ، وهي مدة ظهرت فيها كثير من التغيرات والمستجدات في الوطن العربي بأكمله تناولت الوضع التعليمي وتطوره، وبالتالي اقتضى الأمر أن تتناول هذه السلسلة تلك المستجدات والتطورات التربوية بشيء من التحديث والتقييم على أرض الواقع.

2 – إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم المحيط بنا له انعكاسات على العالم العربي أثر فيه وتأثر به، ومن ثم كان لابد من أخذ ذلك في الاعتبار عند إصدار سلسلة الكتاب التربوي هذه.

3 – مر العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية بتطورات مختلفة تناولت الكم والكيف في المنظومة التعليمية ، ومن ثم كان أحد أهداف هذه السلسلة التربوية قد تناول ذلك التطور بشيء من الفحص والتدقيق والتحليل لمعرفة التطور الذي حصل ، وما هي الدروس المستفادة منه.

4 – لكي يواكب القارئ العربي التطورات التربوية بشكل واقعي ،لابد من تحديث المعلومات الصادرة منذ ثلاثة عقود ، وإعطائها الأهمية اللازمة وفقا لمفهوم ومعايير العصر.

هذه جملة من الأسباب التى كانت وراء إصدارهذه السلسلة التربوية، مع مراعاة أن هذه السلسلة التربوية لم تستهدف تغييراً جذرياً في المفاهيم التربوية الصادرة في ذلك الوقت، بل أبقت على الجوهر حسب معطياته ومفاهيمه ، و تناولت ما اكتنف ذلك من تغيرات ومستجدات وفقاً للتطور الزمني بحيث تصبح مقبولة في ظل مفاهيم ومعطيات العصر الحاضر

إن هذه السلسلة التربوية تهدف فيما تهدف إليه من رؤى وأفكار لمواكبة العصر من حيث نوعية المعلومات والمفاهيم والمصطلحات وتؤكد على هوية الأمة العربية وحفاظها على تراثها وآصالتها ومبادئها مستلهمة ذلك من تاريخها وماضيها الحي وآصالتها وتطلعاتها لحياة أفضل لأجيالها الصاعدة وتسعى هذه السلسلة بشكل خاص إلى :

أولا: التعريف بأصالة العقل العربى التربوى الذي ينطلق من ماضي حضاري وعلمي حي وعريق ويتفاعل مع الحاضر وله رؤية لبناء مجتمع المستقبل.

ثانياً : توفير مادة علمية تربوية للقراء والباحثين والمخططين واصحاب القرار ، وكل المهتمين بالتعليم والتربية في مختلف مستويات البحث العلمي والإدارة والسياسة والتخطيط بحيث يسهل الرجوع إليها كقاعدة معلومات تربوية ويمكن أن تكون هذه المادة منطلقاً لمنتديات فكرية تربوية في جميع أنحاء الوطن العربي.

ثالثاً: تقدم هذه السلسلة تلخيصاً موضوعياً ودقيقاً لتطور الفكر التربوي العربي منذ السبعينيات من القرن الماضي. وفي هذا السياق تظهر بجلاء المعطيات والمتغيرات العربية والاقليمية والدولية والحضارية التى أثرت في هذا الفكر التربوي العربي ، وبدوره أثر فيها فهي تاريخ مسيرة حضارية وعربية ضمن المسيرة العالمية والانسانية للفكر التربوي العالمي.

رابعاً: تشكل هذه السلسلة إطاراً نظرياً ومنهجياً ومعلومات وبيانات واقعية يمكن أن تسهم وتؤسس لبناء نظرية تربوية عربية حديثة تستمد أصولها من الماضي الحي للأمة العربية ، وتتطلع وتتفاعل مع كل جديد ومتطور في عالم المعرفة والتقنية الذي يسود حضارة القرن الحادي والعشرين ويسعى إلى بناء مجتمع المعرفة.

إن هذا العمل المشترك الذي تبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية يمثل إنطلاقة علمية وتربوية للباحثين والمخططين التربويين ، وللقارئ بوجه عام حيث أنه يرسى رؤية ونظرية تربوية يعتبر المجتمع العربي في أمس الحاجة إليها، إضافة إلى أن هذا العمل التربوي يستحث شباب الأمة العربية ومتتبعي تطور الفكر التربوي العربى إلى العمل بكل حماس وجدية للرفع من مستوى المؤسسات التربوية في العالم العربي والنهوض بها لكي تواكب التطور العلمي والتربوي والتقني المعاصر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التربوي المشترك ، ما كان له أن يصدر ويرى النور لولا تكاثف جهود عدد من المفكرين والتربويين الذين ساهموا بشكل إيجابي في إصدار هذه السلسلة ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذي أعطى دعماً فكرياً ومعنوياً ومادياً ، وشجع على إظهار هذا العمل إلى حيز الوجود.

والشكر والتقدير موصول إلى أعضاء اللجنة الفنية في كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذين دأبوا على متابعة هذا العمل وتحريره ومراجعته بشكل يدعو للفخر والاعتزاز

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الكريمين الدكتور إبراهيم عبد الرافع السمدوني (ج .م.ع) والدكتور إيهاب السيد أحمد (ج.م.ع) لعملهم في الإعداد لهذه السلسلة وتهيئتها العلمية والفنية للنشر.

إلى هؤلاء جميعا تقدم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالغ الشكر والتقدير والعرفان لما قاموا به من جهد ودعم وعمل والله الموفق.

الأستاذ الدكتور المنجى بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مقدمـــة

يعرض هذا الكتاب من سلسلة الكتاب التربوي «رؤى وأفكار» الصادر عن استراتيجية تطوير التربية العربية والمعنون «بالتحدي والصمود» لمجموعة من الموضوعات يأتي في بدايتها العرض للتحدي الأكبر الذي يواجه الأمة العربية وهو تحدي الاستعمار الذي عمل على إضعاف الدول العربية وسلبها ثرواتها الطبيعية من ناحية، واستغلالها كسوق لبيع منتجاته من ناحية أخرى، مما أدى إلى كثير من المشكلات والمعوقات التي ترتبت عليه كالتخلف، والتجزئة وغيرها.

وهذه التحديات وإن كان الكتاب الأول من السلسلة قد تعرض لها إلا أن تحدي الاستعمار لم يتم تناوله بالتفاصيل ، إضافة إلى أنها تعد مقدمة أثارت الصمود لدى الأمة العربية خلال تلك الفترة .

وهذا الكتاب من السلسلة وإن كان يعالج القوى والعوامل المؤثرة في التربية في حقبة تاريخية ماضية مما يدخل تحت مجال تاريخ التربية ، إلا أنه يفيد القارئ العربي المعاصر بمجموعة من الدروس المستفادة لعل من أهمها :

– نكوث الدول الغربية في وعودها مع العرب كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى كما سيتضح من العرض ، وبالتالي تعمل هذه الدول لمصلحتها ، كما تعمل على إضعاف البلاد العربية .

– تعمل الدول الأوربية على إشعال الخلافات الداخلية بالدول العربية، كما غذت الخلافات بين الأحزاب وإن كان هدفها جميعا العمل للاستقلال .

– استقطاب فئة من البلاد العربية وربط مصالحها بتواجد الاستعمار بالبلاد العربية، ولذلك تدافع تلك الفئة عن وجوده وتدعم بقاءه لان في ذلك امتدادا لمصالحها، وما يزال ذلك موجودا حتى الآن.

– تنمية النزعة القطرية بين الدول العربية لضرب العمل العربي المشترك، بحيث تفكر كل دولة في مصلحتها فقط، دون مراعاة لمصالح الدول العربية الأخرى.

وعلى الرغم من شدة وعمق التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية إلا أنها قاومت وصمدت للدفاع عن كيانها وذاتيتها وتمسكت بجذورها العربية وبعقيدتها الإسلامية ، وقامت بعدة ثورات لتحرير الأرض من المستعمر ، ولتغيير الأساليب التقليدية الداخلية التي فرضها الاستعمار لسنين طويلة ، ولتحقيق الوحدة العربية.

كماهدفت الثورات التي حررت الدول العربية بداية من مصر عام 1952 إلى عمل تحالفات خارجية مع دول عدم الانحياز، ودول العالم الثالث ، لمواجهة أطماع الدول الاستعمارية ،ولتحقيق

العدل والسلام بين شعوب العالم .

وعلى الرغم من حرص الدول الاستعمارية على ضرب الوحدة العربية ، إلا أن الثورات العربية كان لها تواصل وجهود في سبيل تلك الوحدة، كان من ثمرتها جامعة الدول العربية ، ومنظماتها المختلفة ، ومنها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي عنيت بتطوير النظم التربوية العربية وتنفيذ أهداف الثورة.

وكان على النظم التربوية العربية بعد الثورات العربية أن تعمل على إحداث تغييرات في المجتمع العربي كالحركة من النظرة القطرية المحلية المحدودة إلى النظرة العربية الوحدوية الشاملة، ومن التفكر التقليدي العفوي إلى التخطيط العلمي، ومن قصْر التعليم على أبناء المدن إلى تعميمه على أبناء الريف إلى غير ذلك من التغييرات .

وكان من المفيد الاطلاع على بعض الاستراتيجيات السائدة ببعض الأقطار العربية للكشف عن نواحي القوة والضعف في هذه الاستراتيجيات.بما يسهم في توضيح الخطوط الرئيسية اللازمة لوضع استراتيجية عربية موحدة لتطوير التعليم بالبلاد العربية .

ولعل في دراسة الحركات الوطنية والثورات التي قامت ضد الاستعمار ما يثير الهمم لدى الشباب المعاصر ، ويقوي لديهم روح المقاومة لمواجهة مايقوم به الغرب من تهديدات وتحديات،

ويؤكد ذلك حرص الدول الغربية على التدخل في ما يسمونه تطوير المناهج الدراسية بالبلاد العربية ، لتفريغ كتب التاريخ من مثل هذه الحركات والثورات.

أولا : التحدي :

واجهت الأمة العربية مجموعة ضخمة من التحديات التي حالت دون تقدمها وازدهارها في العصر الحديث، مما ترتب على ذلك وجود فجوة وهوة واسعة بين الغرب وبين الأمة العربية. ولا غرو في ذلك، فالحملات المتوالية على هذه الأمة من الشرق والغرب بهدف استغلال خيراتها والعمل على إضعاف قدرتها قد أثر تأثيرا كبيرا في تلك الأمة. ويأتي على مقدمة هذه التحديات التحدي التقاني، والتحدي الحضاري، وتحدي الوحدة، ثم التحدي التنموي، ويعد تحدي الاستعمار سببا في كثير من تلك التحديات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1 – الاستعمار :

بدأت طلائع الاستعمار في الوطن العربي وممهداته في أعقاب الحروب الصليبية، ومازالت تتزايد عن طريق التبشير والتجارة، والتشبث بامتيازات للأجانب وبديون للحكومات ودعوى حماية الأقليات، فاحتلت فرنسا الجزائر (1830) وتونس (1881) والمغرب (1912) واحتلت انجلترا مصر (1882)، واحتلت إيطاليا

ليبيا (1911)، ثم استدرجت انجلترا العرب للثورة على الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، فبذلت لهم الوعود بإنشاء دولة تضم عدداً من أقطار المشرق العربي. ولكنها في الحقيقة كانت تتآمر حينئذ مع فرنسا على اقتسام الأقطار العربية بانتهاء الحرب، وهكذا أحكمت الدولتان قبضتهما على العراق وسورية ولبنان وفلسطين، وشرق الأردن. وكان للاستعمار بأهدافه وأطماعه في الوطن العربي سياسات ومخططات نجملها فيما يلي:

– **النواحي الاقتصادية** : هدف الاستعمار إلى تغذية نظامه الرأسمالي من حيث استغلال الثروات الطبيعية وتسخير الثروات البشرية في البلاد العربية لأغراضه وفرض التخلف عليها. ومن أبرز ألوان الاستغلال احتكار الموارد الزراعية ومنها القطن، والاستحواذ على منابع النفط وإخضاعها للشركات العالمية، وسلب الاستعمار هذه الثروة لمدة جيلين أو يزيد. كما أقام المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين والنقل في البلاد العربية، وظلت هذه الشركات حكرا عليه لأجيال طويلة .

– **النواحي السياسية** : اتجه الاستعمار إلى إحكام السيطرة على البلاد العربية وجعل مصائرها مرتبطة بالدول الأوربية، وترتب على ذلك إنشاء كيانات استعمارية خالصة أو كيانات محلية مرتبطة بالاستعمار من ناحية، كما ترتب عليه من ناحية ثانية مقاومة الحركات الوطنية والسعي إلى إجهاضها أو وأدها في مهدها،

وتبديد طاقاتها بالفرقة والخلافات الطائفية والقبلية والحزبية .

– **النواحي الاجتماعية** : عمد الاستعمار إلى ترسيخ التجزئة الإقليمية والاجتماعية والحيلولة دون التماسك الاجتماعي وتنمية التوترات والخلافات على أسس طبقية وثقافية، وحرمان الإنسان العربي من التمتع بحقوقه الأصلية، والى إضعاف روح المواطنة لديه، كما عمد الاستعمار إلى إحداث ثنائية اجتماعية وثقافية تستند إلى تكوين فئات تجري في أحوالها الاجتماعية والثقافية على منوال الحضارة الغربية في سلوكيات المعيشة والمواقف الفكرية، والولاء لتلك الحضارة، تقابلها فئات تظل تقليدية في أساليب المعيشة وأحوال الثقافة والتعليم وهي معزولة عن التأثير في مجرى الأمور، ولا مانع من استرضاء عناصر الرئاسة والقيادة فيها والقائمة على أصول قبلية أو طائفية ومن اجتذابها إلى صفوف السلطة للسيطرة على أتباعها. وتتجلى هذه الثنائية في صور متعددة من النزاع بين القديم والجديد، ومن التفاوت بين أساليب المعيشة العصرية وأساليب الحياة التقليدية، والتفاوت بين المدينة والريف والبدو، كما تبدو في ثنائية التعليم.

– **النواحي الحضارية** : وقف الاستعمار من البلاد العربية موقفين: أحدهما الرفض والإقصاء وإلقاء اللائمة على الإسلام والحضارة العربية وعلى العقل العربي ووصفهم بالنقص والقصور، وهذا موقف يتصل بالنزعة العنصرية في الاستعمار الأوربي وبعداء

خاص فيه آثار قديمة من الحروب الصليبية، وفيه نزعة جديدة من الصهيونية. والموقف الثاني يتمثل في الاستيعاب الاستيلاء عن طريق اجتذاب عناصر محلية موالية للاستعمار وصبغها في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية بصبغة الحضارة الغربية، ومحاولة احتواء بعض عناصر طبقية وتقليدية وربط مصالحها بمصالح الاستعمار، ويصل الاستيعاب في أشد حالاته إلى الاستيلاء الخالص والاستيطان، استيطان للبلاد نفسها وإقصاء أهلها عنها، فهو استيعاب للوطن دون السكان واستيلاء على الأرض دون الإنسان .

– **النواحي الجغرافية** : عمل الاستعمار على تجزئة الوطن العربي إلى دول وفرض بينها حدودا وحواجزاً ، تنامت هذه الحدود حتى أصبح العرب في أي بلد عربي ينظرون إلى أنفسهم باستقلالية في الطباع والثقافة .

كما قطع الاستعمار أوصال الوطن العربي بغرس إسرائيل في قلب الوطن العربي، فقد أُحتلت فلسطين من قبل السلطات الصهيونية استناداً إلى قرار من الأمم المتحدة بالتقسيم، فلما أنشئت إسرائيل لم تعد تلتزم بذلك القرار وإنما تجاوزته مرات ومرات، بل لم تعد تعتد بما تلاه من قرارات بشأن حق الشعب الفلسطيني أو بشأن احتلال الأراضي بالقوة، فما من سلطة هي مدينة لمنظمة الأمم المتحدة بوجودها، وهي مع ذلك تتحداها في كثير من قراراتها

وتستهين بها كهذه السلطة.

ولايعرف التاريخ الحديث مثلا لما اقترفته إسرائيل من جرائم إنسانية في فلسطين ، فقد شردت شعبا بأسره، واستلبت وطنه واستولت على ممتلكاته وجعلته يعيش على مدى جيل من الزمان في الخيام ، ومارست جرائمها مع من أقام منهم في أرضه تدميرا للقرى وهدما للمنازل ، وتعذيبا يصل إلى حد الإبادة في كثير من الأحوال.

ومازالت مطامعها تتسع ، فمن وطن قومي إلى كيان سياسي، إلى دولة قائمة بذاتها تتجاوز حدودها فترة بعد فترة في حروب عدوانية (1948، 1956 ، 1967) وما كانت تحدث أو تبلغ مقاصدها لولا تأييد الدول الغربية لها ، بل إن أطماعها لتصل إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات .

ومجمل القول في أن الصهيونية حركة عنصرية عدوانية استيطانية، ترتبط عضويا بالاستعمار والامبريالية، وتؤلف بهذا الارتباط أضخم التحديات للأمة العربية وهي تحديات تهدد بلا شك وجودها ومستقبلها .

2 – التحدي المعرفي :

تواجه الحضارة العربية الإسلامية في الوطن العربي المعاصر أكبر التحديات الحضارية التي واجهتها في تاريخها الطويل ،فهي

تقف على مفترق الطرق، فإما أن تتفاعل مع الحضارة الغربية وتتجدد وتتطور من جديد، وإما أن تنقرض وتموت وتحل محلها حضارة أخرى فيها الكثير من مظاهر الحضارة الغربية والقليل من رواسب الحضارة العربية الإسلامية، وإما أن تتقوقع على نفسها محاولة البقاء دون تجديد أو تحديث خوفا من مضاعفات التفاعل مع الحضارة الغربية، ولكل من هذه الاتجاهات الثلاثة أنصار ومفكرون يتصارعون في اعتدال وجرأة وخوف .

إن نتيجة هذا التحدي الذي تواجهه الحضارة العربية الإسلامية سيقرر شخصية المجتمع العربي ومستقبله نوعا واتجاها وتركيبا.

لقد بدأ العالم يشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثورة جديدة هي الثورة المعرفية، وتبدو طلائعها في بعض المجتمعات الصناعية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا واليابان، مما حدا ببعض العلماء إلى القول أن العالم على أبواب ثورة حضارية جديدة تشبه في نوعها الثورة الحضارية الزراعية والثورة الحضارية الصناعية، ولعل أبرز المظاهر المعاصرة لهذه الثورة الحضارية الجديدة مايلي :

أ – ارتباط التنمية بالبحث العلمي .

ب – ازدياد المعرفة ،وخاصة في العلوم الطبيعية ، بتسارع كبير جدا .

ج – ظهور تنظيمات تربوية جديدة تناسب الازدياد السريع للمعرفة .

د – الاهتمام بحسن استعمال الطاقة البشرية المدربة .

هـ – ضرورة تنظيم المعلومات وحفظها على نحو يمكّن استخراجها بسرعة وسهولة .

و– ازدياد إيمان الإنسان بإمكانية حل جميع المشكلات نتيجة لنمو المعرفة والنجاح الذي حققه في حل بعض المشكلات .

ولم يتفق بعد على اسم واحد لهذه الثورة الحضارية الجديدة ، واستعملت حتى الوقت الحاضر أسماء متعددة مثل ثورة البحث العلمي، الثورة الصناعية الثانية، ثورة مابعد الصناعية والثورة المعرفية.

ويوجب هذا الأمر على التربية العربية أن تسعى جاهدة إلى تنمية روح البحث والمعرفة في نفوس أبنائها ،وأن تنتقل من طور حفظ المعرفة ونقلها إلى طور إنتاج المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات والأزمات التي تعيشها الأمة العربية .

3ـ التحدي التكنولوجي :

إن أول مظهر من مظاهر الحضارة الغربية المعاصرة والمسيطرة هو التقانة حيث كانت هي الحاسمة لكثير من المعارك التي

خاضها العرب في العصر الحديث ، الأمر الذي أدى إلى احترام العرب لتلك التقانة وخاصة تقانة الحرب ولم يترددوا مطلقا في استيرادها والتزود بها،لأنها تمثل القوة في عالم أصبح فيه الحق مرادفا للقوة.

وعلى الرغم من أن استيراد هذه التقانة الغربية إلى البلاد العربية يسير باضطراد وبخطى واسعة، إلا أن المفهوم العربي للتقانة لا يزال منحصرا في معظمه على الآلات والمعدات والأسلحة الحديثة والمصانع وأحيانا كيفية استعمالها وتشغيلها،أما إدارة التقانة وأنظمتها، والتشريعات القانونية التي تتطلبها والطاقة البشرية المدربة التي تحتاجها، والعادات والتقاليد والقيم الجديدة التي توجدها في المجتمع، والتغيرات التي تحدثها بنسب متفاوتة في المتغيرات الحضارية الأخرى للمجتمع العربي ، فهذه كلها غير واضحة تماما في أذهان المسؤولين ومتخذي القرارات في البلاد العربية.

ويتطلب هذا الأمر أن تقوم التربية بدورها المنشود عن طريق المؤسسات النظامية وغير النظامية بالتوعية لهذا التحدي، وضرورة أن يواكب أي تقدم مادي تقدم ثقافي في كيفية استخدام هذه التقانة وإدارتها حتى نستطيع السير في ركب الحضارة العالمية متميزين عنها في الجانب الثقافي والروحي.

4 – تحدي الوحدة العربية :

عاش الوطن العربي حقبة طويلة من الزمن لا يعرف الحواجز فيما بينه ولا تحده الحدود ، بل لم يعرف تلك الحدود إلا في العصر الحاضر عندما جاء الاستعمار ووضع حواجز مصطنعة حتى تربت أجيال على هذا الأمر. وهذه التجزئة السياسية تعود إلى أسباب متعددة ، خارجية وداخلية ، تاريخية وجغرافية، اجتماعية وبشرية، اقتصادية وسياسية ، تجلت في وجود كيانات سياسية مستقلة لا تقل عن العشرين حاليا إن لم تزد في المستقبل *.

ويفرض هذا الأمر تحديا خطيرا على الأمة العربية ، في وقت تسيطر فيه على مستقبل العالم كتل العمالقة ومن هم في مرحلة التجمع والتكتل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وتجمع دول أوربا الغربية، مع العلم بأن منطقة الثروات في العالم في الوقت الحاضر هي منطقة الوطن العربي، بعد أن كانت في الماضي مناطق جنوب شرق آسيا، وأوربا، والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي.

فالوطن العربي المعاصر بثرواته الهائلة، متجزئ في مواجهة كتل العمالقة، يواجه تحدياً سياسياً لا يقل في خطورته ونوعه عن التحدي الحضاري الذي تواجهه الحضارة العربية الإسلامية ، فهل

---

* تجدر الإشارة إلى أن عدد الدول العربية الآن 22 دولة

سيتحد الوطن العربي في كتلة واحدة ليصبح العملاق السادس، أو سينهج نهج دول أمريكا اللاتينية ويبقى مجزءا تضيع ثرواته الهائلة المعاصرة بعد عدد من السنين ؟ !

ويوجب هذا الأمر على التربية العربية أن تعيد صياغة مناهجها بصورة تعمق روح الانتماء القومي بين جميع الأقطار العربية شعوبا وحكومات، أحزابا ومنظمات، وان يتم التبادل الثقافي بين الجامعات العربية طلابا وأساتذة لتعميق هذا الشعور في نفوس الأمة مرة أخرى .

5 – التحدي التنموي :

تعتبر التنمية خاصة التنمية الشاملة مطلبا أساسيا لجميع الأمم والشعوب. ويواجه الوطن العربي تحديات تنموية كبيرة تتمثل بصورة أساسية في النظام الإداري. فمما لاشك فيه أن الإدارة تعكس في أي مجتمع مستوى التطور الحضاري الذي بلغه ذلك المجتمع، وتعتبر الإدارة الحديثة من نتاج المجتمعات الصناعية في العالم، وهي إحدى العناصر الهامة في التكنولوجيا الحديثة.

والإدارة في المجتمع العربي المعاصر تعكس مستوى المرحلة الحضارية الزراعية السائدة فيه، فهي إدارة تقليدية غير فعالة، شديدة المركزية، ضعيفة الثقة بالإنسان ومقدرته، تكاد

تنعدم فيها المشاركة بين الرئيس والمرؤوسين، العمل الجماعي فيها مفقود، التقييم والمتابعة دون المطلوب، برامج التدريب شبه عشوائية، عملية تحديث التشريعات القانونية بطيئة جدا، وينقصها أنظمة سليمة للحوافز المادية والمعنوية .

وخلاصة القول أن مبادئ الإدارة العربية ينقصها في الغالب تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة ناهيك عن منهج تحليل النظم، وأساليب التحليل الإجرائي، والتخطيط والبرمجة، والميزانية وغيرها مما يتطلبه تنفيذ المشاريع المختلفة.

كما يعد الارتفاع بمستوى التصنيع في البلاد العربية أحد التحديات التنموية التي تواجه الوطن العربي، حيث لازالت حركة التصنيع ضعيفة في جميع بلاده لأسباب كثيرة، ومن الأهمية بمكان التأكيد في هذا المجال على أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة للوطن العربي بأسره، وأهمية التخصص في الصناعات في البلاد العربية في ضوء توافر المواد الخام والمهارات البشرية بدلا من التكرار والازدواجية الضارة ، وأهمية دراسة الأولويات في إنشاء الصناعات.

وفي ضوء المشكلات والتجارب التي مرت بالبلاد العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يمكن القول أن الوطن العربي بحاجة إلى صناعات تؤمن له الحد الأدنى من الغذاء والدواء والملبس والمسكن لجميع سكانه ، والسلاح الكافي. بمختلف أنواعه حتى

يؤمن الدفاع عن حدوده ، وعندما يستطيع الوطن العربي أن يعتمد على صناعاته العربية لتأمين الحد الأدنى من غذائه ودوائه ولباسه ومسكنه وسلاحه يستطيع بعدها أن يفكر فيما هو أبعد من ذلك في دورة الحضارة العربية الإنسانية المعاصرة .

وعند مواجهة التحدي التنموي لا ينبغي أن ننسى التنمية الريفية المتكاملة ، خاصة وأن غالبية سكان الريف أميون لا يقرأون ولا يكتبون، ومرجع ذلك إلى أنهم لم يلتحقوا بالمدارس الرسمية ولم يتلقوا تعليما نظاميا ، وحتى القلائل منهم الذين التحقوا بالمدارس، فإن بقاءهم فيها لم يدم طويلا ، لهذا ارتدوا إلى الأمية وفقدوا ما حصلوا عليه من قسط ضئيل من التعليم .

وهذا يتطلب أن يتم محو أمية هؤلاء من الذكور والإناث في المجالات المختلفة (الزراعية ، التصنيع الزراعي، الثقافة الصحية، الثقافة الأسرية، حماية البيئة ، والمجالات الاجتماعية ...) مما يؤدي إلى تنميتهم تنمية ريفية متكاملة والتي يعرفها البعض بأنها «شتى عمليات التقدم والتطوير والنهوض المتباينة الأشكال والمجالات والمراحل التي تؤدي إلى الارتقاء بالريف والإنسان الريفي داخل إطار التنمية القومية الشاملة ارتقاء اقتصاديا واجتماعيا وبشريا، على أساس من الإدراك الواعي بأن الريف جزء لا يتجزأ من الوطن». وبهذا نضمن تحقيق تنمية قومية شاملة بين الريف والحضر ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتقاء الأمة العربية ونهضتها .

ثانيا : مواجهة التحديات (الصمود)

مما سبق يتضح أن على الأمّة العربية مواجهة عدّة تحديات منها ما تعود جذوره إلى بداية القرن التاسع عشر وخاصة ما ترتب عن أطماع أوروبا الاستعمارية ومخططاتها الرامية إلى السيطرة والاستغلال. ومنها ما يتمثل في التفوق العلمي للدول العظمى بما فيه من إنجازات تقنية وثقافية.

ولقد واجهت الأمة العربية هذه التحديات منذ البداية بموقف الرافض لها ، المتصدي لوجودها ، ويمكن متابعة تطور الاستجابة العربية لهذه التحديات في محورين أساسيين نرى أنهما يستقطبان كثيرا من الجهود، ويتصلان أوثق الاتصال بما نحن بصدده من رصد الأحوال الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي وهما :

– الصراع بين القديم والجديد في مجال الفكر والثقافة .

– الصراع بين الاستعمار وبين الحركات الوطنية في طلب الاستقلال.

وإذا كانت الأمة العربية قد واجهت مجموعة من التحديات سابق الإشارة إليها، إلا أنها نشأت من داخلها حركات هدفت إلى الإصلاح والتغيير، من أمثلة الحركة الوهابية والتي رفضت البدع والخرافات، ودعت بالعودة إلى السنة وأصول العقيدة، كما ظهرت حركات أخرى في مصر تدعو إلى تعديل التعليم في

الأزهر، وتطوير اتجاهاته ، وفي الجزائر وتونس ظهرت اتجاهات تسعى إلى تطوير النظام السياسي بإزالة الفواصل بين الحكام والمواطنين.وفي لبنان ظهرت دعوة الإصلاح بزعامة الشهابيين ، وفي فلسطين قامت اتجاهات مماثلة تدعو إلى الإصلاح والتغيير .

وكان لحركات الإصلاح والتغيير التي نشأت بالوطن العربي أثر واضح في إحياء روح المقاومة ضد المستعمر وثقافته ، مما يمثل صمودا أمام التحديات الموجهة إليه، فكان هناك صمود ثقافي واجتماعي ضد ثقافة المستعمر تمثل في الصراع بين القديم والجديد (الصراع بين الأصالة والتجديد أو المعاصرة)، كما كان هناك صمود سياسي وعسكري تمثل في الحركات الوطنية ومقاومة الاستعمار، وكان لذلك مردوده وأثره على التربية. وفي الصفحات التالية نوجز العرض لمقاومة الأمة العربية لتلك التحديات من خلال :

– الصراع بين القديم والجديد (الأصالة والمعاصرة).

– الحركات الوطنية في مقاومة الاستعمار .

1 – الصراع بين القديم والجديد (الأصالة والتجديد) :

أحدثت الحضارة الأوربية التي جاء بها الاستعمار قدرا من الخلاف بين القديم والجديد بصورة مفاجئة، واقتصر في أغلب الأحوال على الشريحة العليا في المجتمع كالعلماء وفئة من رجال السياسة والإدارة، وكان المدخل إلى الجديد مسائل الحكم

والإدارة، ومشروعات الإصلاح والتعمير، لهذا لم تمس عقائد الناس وتقاليدهم .

وظل هذا الخلاف بين القديم والجديد يتجدد، واقترنت الدعوة الى الجديد في بعض الأحيان باستثناء الناس من نظام الحكم، ورغبتهم في التغيير كما اقترنت بمواقف رجال الإصلاح الديني من أمثال الأفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي، فأضفوا عليها حظا من الفهم والتعمق وحظا من الاتزان والاعتدال، كما كان لانتشار التعليم نسبيا، وخاصة المتأثرين بالتعليم الأوربي أثر نافع في جانب الدعوة إلى الجديد .

ومع بداية القرن العشرين تجدد الصراع بين القديم والجديد واتسعت مجالاته، فقد ازداد الاتصال بالحضارة الأوربية عن طريق التعليم والبعثات من ناحية ، وعن طريق المؤسسات الإدارية والمالية والمدارس الأجنبية التي أنشأها الاستعمار من ناحية أخرى.

وأصبحت القضايا التي دار حولها الجدال بين القديم والجديد أكثر تعددا وأوسع مجالا ، وأكثر تعقيدا ، وكان منها ما يتصل بعقائد الناس وقيمهم ومواقفهم الاجتماعية والفكرية وأساليب حياتهم ، كما أسهم رجال الفكر في تناول ومناقشة هذه القضايا. وأخذت هذه المساجلات تثير الشباب ، وتتابعها بعناية فئات متعددة من القراء ومن الناس عامة .

وتعد قضية المرأة من القضايا الرئيسة التي اشتد حولها الخلاف بين أنصار القديم وأنصار الجديد، وكان مما أثار هذا الخلاف رسالة كتبها قاسم أمين ، دافع فيها عن المرأة وأبرز حقها في التعليم وفي العمل والمشاركة في الحياة العامة، وبعثت هذه الرسالة ثائرة أنصار القديم الذين نادوا بحجب المرأة وأن تقتصر وظائفها على الشؤون المنزلية وتربية الأطفال ، كما نادى الطرف الثاني بالسفور واقتحامها سائر ميادين العمل والتعليم . وكان لهذا الصراع أثر كبير في الحركة التعليمية ، وفي بعض مجالات العمل ، وفي العلاقات التي أخذت تطرأ على العلاقات الأسرية والاجتماعية .

ومع ازدياد تلك التغيرات التي طرأت على أساليب الحياة للمرأة، وكذا مساهمة المرأة في الحركات الوطنية، بدأت تفئ الأطراف المختلفة في هذا المجال إلى الاعتدال، فيزداد أنصار تعليم المرأة وأنصار مشاركتها في العمل وفي الحياة العامة حتى تصبح هذه الأمور مسلما بها لا تستدعي حظا كبيرا من الخلاف ، وقد كانت هذه هي الحالة بالنسبة لكثير من المدن في عدد من الأقطار العربية عند منتصف القرن العشرين ، وإن كانت هذه القضية مثار التساؤل في بعض الريف وفي أقطار عربية بعينها .

ويعد الأدب من القضايا العلمية والثقافية التي دار حولها الخلاف بين بعض أنصار القديم ، الذين أصروا على التمسك بالأساليب التقليدية ، فتعلقوا بالسجع والمحسنات اللفظية ، وتمسكوا بها

في الكتابة والإنشاء، وعجز هؤلاء عن تقدير مايمكن أن يطرأ على أساليب الكتابة في اللغة العربية من تطوير لتصبح وافية بمطالب الحياة الجديدة. وفي الطرف المقابل تطرق بعض أنصار الجديد وأقبلوا على نماذج الآداب الغربية ، وانصرفوا عن الآداب العربية ، ورموا اللغة بالجمود والعجز عن مسايرة الحياة العصرية، فرفضوا كل قديم لأنه قديم ، واقبلوا على كل جديد لأنه جديد ، وعجزوا عن الابتكار والإبداع شأنهم في ذلك شأن المقلدين للقديم .

ونشأت فئة جديدة ممّن جمعوا في نشأتهم وتكوينهم الثقافي بين التعمق في التراث العربي وما فيه من ذخائر إنسانية من ناحية، كما تعمقوا في الثقافات الأوربية وأحاطوا منها بالتميز الفكري والنماذج الإنسانية من ناحية أخرى. وقادهم فهمهم للنوعين من الثقافة إلى وضع المعايير السليمة في نقد الأدب، وتطورت اللغة العربية على يد هؤلاء فإذا هي حية متطورة تواكب التغيرات الحضارية ومطالب العصر إلى حد بعيد، وأسهمت المجامع العلمية في استحداث مصطلحات علمية رسخت منهجية وافية، وما زالت هذه المجامع تؤدي وظائفها في متابعة المصطلحات المستجدة بحيث تتفاعل مع الحركة العلمية.

وأدت حركة التجديد إلى نشأة فنون جديدة في الأدب العربي كالقصة القصيرة والرواية والمسرحية إلى غير ذلك ، ولما جاءت وسائل الإعلام الحديثة تأثرت باللغة العربية مجموعة واسعة في

كافة الأقطار العربية وأثبتت مرة أخرى التقاء أبناء العروبة على لغتهم، وازدادت الثقة باللغة العربية وبالثقافة العربية وكونها صالحة للتعبير عن حياة الأمة، ومرآة لشؤونها، ورابطة توحد بين الأمة.

وقد عنى المجددون بدراسة التراث، دراسة نقدية مميزة، واتبعوا منهج الشيخ محمد عبده في التوفيق بين الإسلام وبين العلم الحديث، والكشف عن حقائقه الأساسية وقيمه الإنسانية كشفا يوضح صلاحها للعصر الحديث واتفاقها مع مطالب العلم في جوهره . فقاموا بدراسة أعلام الإسلام وأعلام الفكر العربي، وتحليل الأصول الفكرية والفضائل الإنسانية في الثقافة العربية على مر العصور. وقد أدت هذه الجهود إلى تحديد مفهوم الأصالة تحديدا يجعله متصلا بالتجديد ، لا مخالفا أو مناقضا له، فالأصالة تعني اختيار ما في التراث من نماذج ومن أصول اختياراً قائما على الفهم والتمييز ، وعلى ما تنطوي عليه من الإبداع والابتكار وعلى ما تدل عليه من ذاتية ثقافة الأمة ، والعبقريات التي أسهمت في تطور هذا التراث ، والتأكيد على خصائص الإبداع والابتكار، و على ذاتية الثقافة وتميزها . وبذلك اشتمل مفهوم الأصالة على الإبداع والابتكار، وعلى الذاتية والتميز والامتياز لا مجرد الانتماء إلى الماضي أيا كان والوقوف عنده بلا حركة دافعة للأمام .

أما المعاصرة أو التجديد فلا تعني مجرد احتذاء الثقافة الغربية

والإقبال عليها والاقتباس منها، وإنما حسن الاختيار والمفاضلة بين عناصرها، والتمييز بين الحسن والسيئ فيها، وجعلها منطلقا إلى الإبداع والابتكار بنماذج فيها تعبير عن ذاتية الأمة وتأصيل لثقافتها . فأصبح المجددون أهل فهم ونقد وابتكار وإبداع .

وهكذا أخذت نزعة التجديد في الانتشار ، وهذا لا يعني أن أنصار القديم قد ساروا مرة واحدة في هذا الاتجاه الجديد ، فهم احتفظوا ببعض التأثير في أوساط مختلفة وكان من بينهم المقلدون للماضي بكل ما فيه ، والمحافظون على الجيد منه فكانوا أقرب إلى المحافظة منهم إلى محض التقليد .

ويوجد عدة أسباب أدت إلى دعم نزعة التجديد وامتداد آثارها بين الجماهير، كدعوة قادة بعض الأقطار العربية إليها ، واشتداد حركة الاتصال بين الأقطار العربية وتفاعل الحركات الوطنية وتأثير بعضها في بعض، وانتشار الصحافة بين الأقطار العربية. وقد صاحبت هذه الاتجاهات في مجال الأصالة والتجديد بداية حركة التبادل الثقافي سواء عن طريق تبادل الصحف والمجلات، أو عن طريق الأساتذة والمدرسين والمؤتمرات والندوات ذات الطابع العربي .

2 – الحركات الوطنية في مقاومة الاستعمار

اتخذ صمود الأمة العربية ومواجهتها للاستعمار أشكالا

سياسية، انطلقت أصلا من المواجهة المباشرة للغزوات الاستعمارية نفسها ، مع ما كان فيها من عدم التكافؤ في العدة والاستعداد ، وفي التدريب والتخطيط والسلاح ، وتبع ذلك جهود سياسية تقصر المقاومة على السعي السياسي ، وتنفجر المقاومة في مناسبات في ثورات مسلحة أو في ثورات جماهيرية واسعة ، يقابلها الاستعمار بالقسوة والقمع، فتهدأ حينا وتنفجر أحيانا أخرى .

وتعد الحركات الوطنية ضد الاستعمار مصدرا حديثا يغذي شباب الأمة المعاصر بثقافة المقاومة والصمود ، ومن ثم فسوف يتم تناول تلك الحركات الوطنية بشئ من التفصيل كما يلي :

- بواعث الحركات الوطنية وروافدها .
- طلائع طلب الحرية والاستقلال .
- معوقات الحركات الوطنية .

أ – بواعث الحركات الوطنية وروافدها

استمدت شعوب الأمة العربية مقاومتها للاستعمار من القوة الكامنة فيها ، المستمدة من ذاتها وحضارتها وعقيدتها الشاملة التي تأبى لها الاستسلام، وتفرض عليها الجهاد في مواجهة الغاصب أيا ما كانت قوته، والسعي لرد العدوان، وقد تبلور هذا الشعور في دعوة رجال الإصلاح الديني لمحاربة الفساد والاستبداد ، ومن روافد هذا الشعور افتقاد المواطنين الثقة بينهم

وبين الحكام، ويأسهم من صلاح أحوالهم، كما انتشرت الآراء الداعية إلى الحرية والديمقراطية والحكم على الشورى وتقدير حقوق الانسان سواء مما استمد من أصول العقيدة، أو مما وفد من أفكار صاغتها الحضارة الأوربية في صيغ جديدة . وقد غذت حركات التحرير العربي هذه حركات أخرى في العالم كحركات التحرير في القارة الهندية واليابان .

ب – طلائع طلب الحرية والاستقلال

كان من آثار حركة الاستقلال الذاتي في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن نشأت فيها أنظمة نيابية، لا يستبعد أن تكون متأثرة بآراء مستمدة من الفكر الإسلامي، وبآراء مستمدة من مفاهيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي أخذت في الشيوع في أوروبا بعد الثورة الفرنسية، وقد كان شعار الثورة العربية في مصر في البداية مقاومة الاستبداد وتغيير الحكم المطلق للخديوى بتثبيت دعائم الحياة النيابية، استناداً إلى حق الأمة في أن تكون مصدر السلطات ، وما لبثت هذه الثورة أن تطورت إلى ثورة مسلحة في مواجهة الاستعمار، ورداً لتهديداته، وسندها في ذلك حق الوطن في حريته السياسية، واستقلاله الذاتي .

وقد كان من الأمور المعطلة للحركة الوطنية في معظم البلاد العربية ، توزيع الولاء بين المصالح الوطنية القطرية، وبين المحافظة

على الولاء للدولة العثمانية ، وقد ظهرت عدة تيارات بين شباب العرب الذين يدرسون في الأستانة وغيرهم من المعنيين بالشؤون العامة والقضايا السياسية في المدن الكبيرة ، وكان منهم من يرى في استمرار الانتماء للدولة العثمانية ردا لسياسات الاستعمار ومؤامراته في المسألة الشرقية ، ومنهم من يرى ضرورة الحصول على استقلال ذاتي في نظام لا مركزي كالذي دعا إليه حزب تركيا الفتاة ، ومنهم من رأى الاستقلال التام لمعالجة سوء الأحوال من ناحية ، ولرد العدوان الاستعماري من ناحية أخرى .

فلما جاءت الحرب العالمية الأولى، وانضمت تركيا إلى ألمانيا فيها، بدأت محاولات الدول الغربية بالتأثير على بعض الحكام العرب «الشريف حسين بالحجاز» وأجزلوا لهم الوعود بتكوين دولة عربية تضم بعض الأقطار العربية التابعة للسلطة العثمانية إذا وقف العرب إلى جانبهم في تلك الحرب، فكانت الثورة العربية، وأسهمت بعض الجيوش العربية في قتال الجيوش التركية، وانجلت الحرب عن خدعة كبيرة في هذا المجال ، فقد اقتسمت انجلترا وفرنسا تلك الأقطار وأحكمت كل منها قبضتها على نصيبها منها. بل وذهبت انجلترا إلى أكثر من ذلك عندما وعدت الصهيونية بوطن قومي تزرعه في فلسطين على حساب سكانها الأصليين من العرب.

ويتعلق العرب بوعد آخر من المنتصرين في الحرب العالمية الأولى

وهو مبدأ تقرير المصير للشعوب ، ولكن سرعان ما تبين كذب تلك الدعوى ، فحدثت سلسلة من الثورات الوطنية في الوطن العربي ، منها ثورة مصر سنة 1919 م ، وثورة العراق سنة 1920 م ، وثورة سورية سنة 1920 – 1925 م ، وثورة فلسطين 1920 – 1929 – 1936 م ، وعلى الرغم من محاولة سلطات الاحتلال البريطاني والفرنسي مقاومة تلك الثورات والسعي إلى قمعها ، فقد كشفت عن صدق الوطنية والتصميم على مناهضة الاستعمار ، وتحقيق الحرية والاستقلال ، والاستعداد للتضحية والفداء .

وقد بدت مخططات الاستعمار تكشف عن سياسات لا تقتصر فقط على توسيع رقعة نفوذه، وضم أقطار عربية جديدة تحت سلطته ، والاستيلاء على ثرواتها، ووضع القواعد العسكرية فيها لإحكام سلطته عليها، بل شملت تلك الخطط بعداً جديدا وهو إصدار انجلترا لوعد بلفور الذي يقضى بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكثرت هجرة اليهود والاستيلاء على الأرض العربية، وأمام ذلك تكررت ثورات الشعب الفلسطيني خلال الثلاثينات في وجه سلطات الاحتلال، وفي وجه اليهود الغزاة، واستمرت هذه الثورات في فلسطين، وفي غيرها من البلاد العربية، وكان منها ثورة العراق 1941 م في مواجهة الجيوش البريطانية.

وحاولت الدول الاستعمارية أن تعزل بلاد المغرب عن بقية أقطار الوطن العربي، وأن تمارس فيها سياسات تتميز بالشدة

والقمع وبالاستيطان في بعض الأجزاء ، وبخاصة في الجزائر من قبل فرنسا ، وليبيا من قبل إيطاليا . وقد نشطت الحركة الوطنية في مواجهة هذه السياسة ، وقام بها بعض قادة الإصلاح الديني وبخاصة في مجال تنمية الحركة التعليمية ، والمحافظة على مقومات الثقافة العربية الإسلامية في وجه حملات الإبادة والتدمير. وانفجرت تلك الحركة الوطنية في عدد من الثورات المسلحة التي اجتمع لها من جانب بسالة المواطنين العرب ، واستمساكهم بعقائدهم وبوطنهم ، واستعدادهم للتضحية والفداء ، ومن جانب آخر حملات البطش والإبادة التي استخدمها الاستعمار الإيطالي والاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا ، وجاءت هذه الثورات تأكيدا لضرورة الكفاح المسلح في حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري في الخمسينات.

ج – معوقات الحركات الوطنية

كان للحركات الوطنية بحكم نشأتها أثر كبير في الحياة السياسية في أجزاء كثيرة من الوطن العربي، فقد بدأت مناهضة للاستعمار، مستخدمة في ذلك بعض الشعارات التي كان لها تأثير كبير في إيقاظ الوعي الوطني بين فئات الناس على اختلافهم ، فإذا كان المفكرون قد أخذوا المفاهيم المستمدة من المذهب الليبرالي، وطرحوها في صيغ مختلفة ، فإنها كانت تجد عند الشباب وغيرهم من جماهير الناس استجابة واسعة حيث كانت عندهم مع مطلب

الحرية والاستقلال، وهو مطلب عز عليهم أمام عناد الاستعمار واستغلاله وإصراره على المماطلة والغدر .

وقد تكاثفت على الحركات الوطنية عوامل مختلفة أضاعت الكثير من جهودها وأخرجتها في أحيان كثيرة عن المقاصد والغايات التي قامت من أجلها ، ومن أهم تلك العوامل :

*** الحزبية**

لقد صاحب الحركات الوطنية ظهور الأحزاب السياسية التي سرعان ما اختلفت حول معالجة مشكلة الاستعمار وقضية الاستقلال ، فمنها ما كان يطالب بإجلاء الاستعمار مع المحافظة على العلاقة بالدولة العثمانية ، ومنها ما كان يحاول إيجاد صيغ للمفاوضات والمسالمة مع سلطات الاحتلال . ومن هذه الأحزاب ما كان يستند إلى قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً، ومنها ما كان لا يمثل إلا أقلية، وكانت جميعا تشترك في الدعوة إلى الحياة النيابية على الرغم من اختلاف تفسيراتها لها وممارستها لإجراءاتها ، كما كان معظمها يرفع شعار الحرية السياسية ، ويدعو إلى أن تكون الأمة مصدر السلطات ، غير أن مواقفها المتباينة من قضية الاحتلال وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، ومن السلطات الحاكمة من ناحية ، وقضية الاستقلال ومصلحة الجماهير من ناحية أخرى قد أدخلها في خلافات ومنازعات بلغت حد الصراع ، خاصة

وأن قوى الاحتلال كانت تتحالف على توسيع دائرة هذا الصراع تحقيقا لمصالحها .

وترتب على الخلاف بين الأحزاب كثيرا من الاضطراب وعدم الاتساق السياسي، والبعد عن الشعارات المطروحة بالنسبة إلى حرية والاستقلال من جهة وعن مصالح الجماهير من جهة أخرى، وأدى كل ذلك إلى زيادة الحيرة عند عامة الناس واتسع الفراغ ، واشتدت الرغبة في التغيير ، وفي طرق ومسالك جديدة وابتداع نماذج جديدة من الأنظمة غير هذه الأحزاب .

*** – تحالف الاستعمار وأصحاب المصالح والسلطة**

عمل الاستعمار على إضعاف الحركات الوطنية بالبلاد العربية من خلال وسائل أخرى ، فقد أتاح الفرصة لنمو كيانات من أصحاب المصالح الخاصة تمثلت في رجال الإقطاع ورؤساء العشائر من ذوي النفوذ في المدن كما تمثلت في أصحاب المصالح الرأسمالية، من بينهم الجاليات الأجنبية في بعض الأقطار، وسرعان ما تغلغل نفوذ هذه الفئة في النواحي الاقتصادية، والتنافس الحزبي، تحقيقا لمآربهم ، وتثبيتا لمصالحهم، وعلى هذا النحو تكون ما يسمى بتحالف الاستعمار والإقطاع وأصحاب المصالح ضد قوى الشعب وضد الأهداف المعلنة آنذاك. وكان هذا مما أدى إلى تركيز الأحزاب على المطالب السياسية التي تقتصر أحيانا على

الواجهات والشكليات دون الشؤون الاقتصادية التي خضعت لإدارة أصحاب المصالح بالاحتكار والاستغلال ، فخلت برامج الأحزاب المعلنة إلى حد بعيد من الخطط الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا زادت الفروق بين عامة الناس وأصحاب المصالح، وانحدرت مستويات المعيشه للجماهير، وزاد تلاعب الاستعمار بالأحزاب السياسية وبالسلطة الحاكمة التي زادت أطماعها وزاد استبدادها، فكان لابد أن يتطلع الناس إلى التغيير الذي يكسب مفهوم الحرية والاستقلال مضمونهما الحقيقي .

*** – تشجيع النزعة القطرية :**

على الرغم من الدعوة إلى الوحدة العربية التي كانت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ودعوة كثير من المفكرين إليها ، إلا أن الاستعمار عمل على تجزئة الوطن العربي إلى كيانات صغيرة ، وشجع النزعة القطرية والعمل القطري ، فقد كانت استجابة الحركات الوطنية متفرقة في كل بلد عربي فنظرت كل حركة في حدود قطرها دون أن تتجاوز في كثير من الأحيان إلى غيرها من الأقطار العربية ، ويبدو أن نماذج القوميات الأوربية وبصفة خاصة ما وجد في فرنسا وانجلترا كان لها تأثيرها على اتجاهات السياسيين والمفكرين والمشرعين فحالت دون دراسة المبدأ القومي وآثاره في إنشاء دول جديدة قائمة على ذلك المبدإ كوحدة جمهوريات ألمانيا ومناطق إيطاليا ودول البلقان.

وبذلك كان العمل العربي المشترك غير ماثل في كثير من الأحوال وكان من اليسير على الاستعمار أن يضرب كل حركة وطنية في نطاق حدودها القطرية، وقد ساعد على اعتماد الاتجاه القطري المصالح والاحتكارات الإقطاعية والرأسمالية، والخلافات الطائفية في الكيانات القائمة وأصحاب النفوذ فيها. غير أن تفجر القضية الفلسطينية وظهور الصهيونية بوضوح أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها قد كشف عن ضعف الحركات الوطنية في مواجهة هذه الأخطار، خاصة بعد أن عمل الاستعمار على تفرقة تلك الحركات وبعثرتها، مما يوجب ضرورة تعميق الاتجاه العربي القومي.

*** – وطأة الاستعمار وفرض التبعية :**

لقد نجحت الحركات الوطنية على الرغم من المعوقات التي ألمت بها في الوصول إلى أشكال من الاستقلال الوطني ، غير أن الحركات الوطنية انطلقت أصلا من مفاهيم التحرر والاستقلال بمضمونها السياسي دون اشتمالها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتخطيطها لها ولمشروعاتها تخطيطا وافيا من ناحية ، وأساليب الاستعمار ومواصلة سعيه لاستمراره في الأرض العربية بصيغ جديدة ، وحرصه على الاحتفاظ بجوانب متعددة من نفوذه تتمثل في الاستحواذ على الموارد الاقتصادية ، وربط الاقتصاد الوطني بمصالحه ، وفي استمرار التأثير بمذاهبه والترويج

لها ، وحرصه على استبقاء قواعده العسكرية، يتسلط بها على الكيانات الوطنية ويتخذ منها وسيلة لحماية مصالحه وخطوط مستعمراته ، كل هذا أوقع البلاد العربية التي نالت استقلالها السياسي في حالة من التبعية لدول الاستعمار ، جاءت هذه التبعية متعددة وبدرجات متفاوتة لتنقص من هذا الاستقلال ، وتجعله اسميا وصوريا في كثير من الأحوال .

ثالثا : تطور التربية في البلاد العربية

لقد مرت الأمة العربية بمجموعة من الأحداث منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وكان من الطبيعي أن يأتي تطور التعليم في الوطن العربي متأثرا بالتطور الحضاري الذي تمخضت عنه هذه الأحداث والتي كان من أهمها وجود الاستعمار ومحاولة فرض نظمه وأساليبه التعليمية، وما نتج عن ذلك من وجود حركات وطنية تقاوم الاستعمار وتناهضه، ويمكن عرض أهم العوامل والاتجاهات الرئيسية التي أثرت في تطور التربية العربية فيما يلي:

– انتشار الأساليب المألوفة للتعليم الأصلي منذ عهد الحضارة العربية، وما تأثرت به من فترة تدهور وضعف الدولة العثمانية، وما طرأ على هذه الأساليب من تحوير وتعديل بهدف الإصلاح خلال القرن التاسع عشر.

– الاتجاهات النابعة من الاستعمار وسيطرته على المؤسسات التعليمية سواء عن طريق المدارس الأجنبية أو مدارس التبشير التي أنشئت في تلك الفترة .

– الاتجاهات المستمدة من الحضارة الأوربية عامة، وتطور الفكر التربوي فيها خلال القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين.

– الاتجاهات المستمدة من الحركات الوطنية، ومن تطور الثقافة العربية خلال تلك الفترة سواء عن طريق بعض المفكرين أو بعض المسؤولين والمعنيين بإدارة المؤسسات التعليمية وتطورها .

1 – الاستراتيجيات السائدة بالبلاد العربية

وقد نتج عن هذه الاتجاهات بعض الخطوط العامة أو بعض الاستراتيجيات التي قد لا تكون محددة المعالم بالمعنى الحديث لهذا الاصطلاح، إلا أنها تشير إلى مسارات رئيسية في العمل، ومن الواضح أن هذه الاستراتيجيات قد تأثرت بتطور الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مر بها المجتمع العربي سواء أتت من تحديات الاستعمار أو جاءت كرد فعل للقوى الوطنية وإدراك الجماهير للحاجة إلى التغيير ودور التربية والتعليم في إحداثه .

وقد برزت من هذه الاستراتيجيات ثلاثة أنواع رئيسية :

(أ) استراتيجية التعليم الأصلي (ب) استراتيجية التعليم المستحدث (ج)استراتيجية الإصلاح، وفيما يلي شرح لهذه الاستراتيجيات :

أ ـ استراتيجية التعليم الأصلي :

ويقصد بالتعليم الأصلي ذلك التعليم الذي ساد البلاد العربية منذ بداية انتشار الإسلام، والتي كان أقدمها الكتاب الذي كانت له جذور قبل الإسلام، ثم المساجد والمدارس وما صاحب ذلك من مراكز ودور علمية مختلفة، وكانت استراتيجية هذا التعليم مشبعة بأهداف المجتمع العربي الإسلامي وثقافته، تهدف إلى استمرار العقيدة الإسلامية وتنمية العلوم المرتبطة بها، ومن ثمّ تكوين الإنسان العربي المتمكن من عقيدته، القادر على التفاعل في مجتمعه بقيمه ومبادئه وعلاقاته المختلفة .

وظل هذا الهدف الكبير هو الموجه لهذه الاستراتيجية حتى اكتسبت طابعا معينا، إلى أن أصاب المؤسسات التعليمية الكثير من الجمود نتيجة مرحلة الضعف التي مرت بها الحضارة العربية، مما عاقها عن تحقيق هذا الهدف الكبير، غير أنها ظلت تمارس وظيفتها من منطلق إيمانها بأن التعليم أمر لازم للعقيدة لا غنى لها عنه، وأنه ينبغي أن يتاح لمن يطلبه تمسكا بها، وكان عجز الحكومات عن توفير نماذج بديلة من التعليم تستجيب لحاجات

الناس وبخاصة في المدن الصغيرة والأرياف سببا آخر في استمرار النوع الأصلي من التعليم، وفي سعيه للاستجابة لتلك الحاجات المتزايدة لتغيير الأوضاع .

وحيث أن هذا التعليم كان نابعا بصفة عامة من حاجة سواد الناس، فقد كان يتلقى موارده من القادرين منهم، وبخاصة عن طريق المؤسسات الوقفية والهبات، إلى جانب رعاية بعض الجماعات الدينية، وقد نشأت بعض الكتاتيب في نطاق المدارس الكبرى المكرسة للتعليم في بعض المساجد المعروفة في العالم العربي، حيث كان للأزهر على سبيل المثال شبكة من المدارس الأولية التي تؤهل التلاميذ لإكمال أسس المعرفة، وحفظ القرآن تمهيداً لالتحاق الراغبين لمواصلة التعليم حتى مستوياته العليا في نطاق الأزهر، ولعل الإشارة إلى الأزهر تدعو إلى التنبيه إلى وظيفة مهمة لهذا التعليم وهي وظيفة تقابل وظائف التعليم العالي الآن، فقد كان هناك مدارس عديدة منتشرة في الوطن العربي في المشرق والمغرب، داخل الجوامع الشهيرة أو خارجها مكرسة للتعليم العالي وبخاصة في العلوم الدينية واللغوية، كما شملت بعض العلوم الأخرى كالمنطق والفلسفة والرياضيات .

ومن خصائص هذه المدارس أنها كانت منفتحة لأبناء أقطار البلاد العربية كلها وأقطار العالم الإسلامي يفدون عليها وينصرفون فيها إلى العلم والتخصص فيه، فكانت ذات طبيعة جامعية بهذا

المعنى من الانفتاح.

ويتضح مما سبق أن استراتيجية التعليم الأصلي كانت استجابة لحاجات قائمة في المجتمع وظلت تتأثر بتطور أحواله، فتعدل في محتوياتها وأساليبها، كما تعدل في مداها ووظائفها، وقد تعرضت استراتيجية هذا التعليم الأصلي لعوامل وتحديات جديدة، كانت سببا في كثير من الجهود التي بذلت وتوالت لمراجعة أهداف هذه الاستراتيجية ووسائل تنفيذها، وتعيش هذه الاستراتيجية مدة قرن ونصف تعمل على الإبقاء على مكانتها في المجتمع العربي من ناحية، ومحاولة الاستجابة للعوامل والتحديات الجديدة من ناحية أخرى .

ب ـ استراتيجية التعليم المستحدث :

يقصد بالتعليم المستحدث ذلك النوع من التعليم الذي نشأ على غرار أنظمة التعليم الأوروبي مقتبسا منها أو متأثرا بها، ومن ثم فهو على عكس التعليم الأصلي الذي كان سائدا في البلاد العربية كلها حينئذ، ولم يوصف بالتعليم الحديث لما في هذه الكلمة من دلالة ذات قيمة على قدرته على الملاءمة بين تطور المعرفة الحديثة من ناحية وخصائص مجتمعه ملاءمة تنطوي على تكييفه وتطويعه وعدم الوقوف على مجرد النقل والاقتباس من ناحية أخرى .

وقد نشأت النماذج الأولى لهذه الاستراتيجية بدوافع ذاتية

نابعة من تقدير السلطة الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر بضرورة الاقتباس من التعليم الغربي من حيث نظام المدارس، أو نظام التعليم لأغراض التدريب والتسليح، أو لأغراض الصناعة أو لأغراض إعداد الموظفين، وقد اعتمد هذا التعليم على بعض الأساتذة الأجانب، واستخدمت فيه بعض اللغات الأجنبية كالانجليزية والإيطالية والفرنسية، وقد اقتضت تلك الاستراتيجية إرسال بعثات إلى أوربا لتكوين أساتذة ومختصين، وقيادات عسكرية وإدارية، وللقيام بعمليات التدريس والتنظيم للمؤسسات الحكومية والقيادات العسكرية، وكذلك للترجمة والتأليف.

ومن خلال هذه الأهداف الاستراتيجية، أخذ» النظام التعليمي» يتشكل ويتطور، حيث بدأت المؤسسات التعليمية « المدارس العليا والخصوصية» في الظهور للوفاء بحاجات التغيير السريعة، ثم تلاها إنشاء المدارس الثانوية» التجهيزية» لتزويد المدارس الخصوصية بالطلاب ثم ظهرت المدارس الابتدائية لتكمل هذا النظام، ولتكون قاعدته الأساسية .

وقد كان زمام التوجيه والإشراف والرقابة للدولة» الحكومة» حيث كانت تهيمن عليه عن طريق التمويل والتفتيش ووضع الخطط والبرامج، وكانت اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في التعليم قبل الاحتلال كما ثم إنشاء معاهد متخصصة لتأهيل المعلمين .

أما في عهد الاحتلال فقد تم تكريس السياسة التعليمية لأغراضه الاستعمارية حيث شدد قبضته على النظام التعليمي ووجهه نحو مقاصده وضيق نطاقه، كما حدث بصفة خاصة في مصر وفي الجزائر بصورة واضحة، كذلك عمل الاحتلال على ربط مقدرات البلاد بمسيرته واتجاهاته، وجعلها معتمدة على خبراته ولغته، ومتصلة أيضا بأغراضه في إعداد أجهزة حكومية محلية تعينه في إدارة البلاد من ناحية، ومقاومة الثقافة العربية وإضعاف مؤسساتها من ناحية أخرى .

وترتب على هذه السياسة أن اشتملت الاستراتيجية على وسائل وأساليب ملائمة لها حيث التركيز في المدن دون الريف، وفرض الأجور المدرسية على المتعلمين، والاعتماد على اللغة الأجنبية، ونقل المناهج الأوربية دون تكييف لها، واستخدام مزيد من الأساتذة الأجانب، وصلابة نظم الامتحانات، وجعل هذا التعليم متميزا منفصلا عن التعليم الأصلي وعن مدارس الأرياف، وظل هذا النظام التعليمي ينمو ببطء نتيجة هذه الإجراءات حتى إنه ليعد راكدا .

أما في بلاد المشرق العربي التي كانت خاضعة لسلطة الدولة العثمانية، فقد كان هذا التعليم المستحدث يسير فيها بطيئا، وكانت اللغة التركية هي المعتمدة في الغالب، وكانت مؤسسات التعليم العالي تكاد تكون محصورة في الآستانة، فيما عدا معاهد

قليلة في بعض المدن العربية كبيروت ودمشق وبغداد، وسيطرت عليها بعض الأغراض العسكرية وبعض أنواع التدريب المهني.

وبوجه عام كان هذا التعليم في جميع الأقطار العربية موجها نحو الذكور دون الإناث اللاتي حرمن هذا الحق، وتم إبعادهن عن المشاركة فيه مدة طويلة حتى مطلع القرن العشرين، وانعكس ذلك في ضآلة مكانة المرأة في الحياة العامة .

وكرد فعل لسياسة الاحتلال التعليمية القائمة على التسلط على مؤسسات التعليم مما تترتب عنه استياء عام من هذه السياسة، مع ظهور حاجة إلى وجود أنماط من التعليم الحديث، وتولد عن هذين الاتجاهين تطور التعليم الأهلي ومحاولة الأجهزة في الحكومات الوطنية أن تسعى إلى رد التسلط الاستعماري على المؤسسات التعليمية، وربط التعليم بالأهداف الوطنية تدريجيا، فقد نجح سعد زغلول خاصة في جعل اللغة العربية لغة التعليم العام، والاعتماد على مدرسين وطنيين في تدريس مواد العلوم، بل كان من أبرز الداعين أثناء توليه الوزارة في العقد الأول من القرن العشرين إلى إنشاء جامعة أهلية.

وقد أخذ هذا النظام التعليمي ينمو خلال الربع الثاني من القرن العشرين نمواً أكثر نسبيا مما كان عليه زمن الاحتلال ولكن دون ما تتطلع إليه البلاد بكثير، ويمكن إيجاز بعض اتجاهات هذه

الاستراتيجية فيما يلي:

– نمو التعليم في المدن والحواضر أكثر منه في القرى والأرياف، وفي صالح البنين أكثر مما يكون لصالح البنات.

– تغلب على التعليم الاتجاهات النظرية الأكاديمية أكثر من الاتجاهات العملية والعلمية .

– نشوء مؤسسات التعليم العالي وازدياد تأثيرها في الحركة الثقافية.

– تزايد أعداد البعثات العلمية بصورة كبيرة .

ج– استراتيجية الإصلاح:

يقصد باستراتيجية الإصلاح تلك الجهود التي بذلت في سبيل توجيه التعليم المستحدث توجيها يميل به إلى الأهداف الوطنية والقومية، وإلى نشره، وتحسين نوعيته وجعله مستندا إلى أسس فكرية بجانب التكييف لما هو مستمد من الفكر الأوربي مع محاولة للاجتهاد بما يلائم أحوال أنظمة التربية العربية .

وتعتبر هذه الجهود من الأهمية بمكان حيث أنها كثيرا ما أتت في وجه مقاومة شديدة من الاستعمار وأعوانه، وأنها حاولت أن تنحو بالتربية العربية نحو منابع الحركة التربوية الحديثة التي كانت قد أخذت في الانتشار في كثير من البلاد العربية .

ويمكن إجمال أهم مجالات استراتيجية الإصلاح فيما يلي :

- توجيه التربية نحو الأهداف الوطنية على المستوى القطري.
- توجيه التربية نحو الأهداف القومية .
- نشر التعليم والعمل نحو تكافؤ الفرص فيه .
- تنظيم التعليم على أسس تربوية سليمة .
- اعتماد التجريب في تطوير المؤسسات التربوية وإرساء بعض أسس الفكر التربوي الحديث .
- ممارسة الحرية الفكرية وتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي.

إن توجيه التربية إلى الأهداف الوطنية والقومية كان من مميزات بعض الحكومات التي تأتي إلى الحكم على أسس شعبية نسبيا بالقياس إلى طبيعة الأحزاب المناوئة لها . وكان ذلك الاهتمام يمثل جانبا من سياساتها في مقاومة الاستعمار من ناحية ، ومقاومة مراكز النفوذ وذوي المصالح الإقطاعية والرأسمالية في البلاد من ناحية أخرى ، غير أن اصطباغ معظم تلك السياسات في بعض الأقطار العربية بالوجهة القطرية لم يخرج بالأنظمة التربوية في تلك الأقطار إلى رحاب الأهداف القومية .

كما عملت الحكومات الوطنية على نشر التعليم وزيادة موارده ، مما يعبر عن اتجاهات ديمقراطية تعتبر التعليم حقا أصيلا

للمواطنين، وقد شمل هذا الاهتمام التوسع في تعليم البنات إلى حد ما، والذي كان من آثاره دخول البنت إلى التعليم الجامعي خلال الثلاثينات ، وكان هذا تحولا كبيرا في مسار التعليم . كما تمت الدعوة إلى تحرير التعليم من الأجور التي كان يدفعها الناشئون وآباؤهم، كما حدث في مصر بالنسبة للتعليم الابتدائي عام 1942، والتعليم الثانوي عام 1950، وبذلك أصبح مبدأ تكافؤ الفرص مقرراً لجميع الطبقات والفئات .

ويتصل بمبدأ ديمقراطية التعليم مبدأ تنظيم التعليم على أسس تربوية سليمة حيث ظهرت الدعوة إلى توحيد السلم التعليمي، كما تم الاهتمام بإعداد المعلمين والسعي إلى الارتفاع بمستويات هذا الإعداد مع الإفادة بالنماذج المتقدمة في المجال والتي كانت قائمة في الدول الأوربية. كذلك ظهرت جهود في التجريب وفي وضع أسس للفكر التربوي الحديث، تجلت في تكوين مدارس نموذجية تجريبية يتم الإشراف عليها من قبل مؤسسات إعداد المعلمين، وفي ترجمة القياسات العقلية للذكاء واستخدامها في التوجيه التربوي، وفي ترجمة بعض الكتب في التربية وعلم النفس وتأليف بعضها، وكذلك في نشر مجلات دورية لمتابعة الفكر التربوي الحديث.

أما في مجال التعليم العالي فقد ظهرت فيه حرية فكرية وتم تطويره حيث نشأت أصول منهجية أسهمت في تطوير البحوث والدراسات وبخاصة في ميادين الأدب والتاريخ. ولعل من

مجالات تطوير التعليم العالي نجاح جامعة دمشق في تدريس العلوم الطبيعية وتطبيقاتها باللغة العربية، فكانت أول جامعة عربية في العصر الحديث تحقق تعريب التعليم العالي بتمامه، و لا تزال تمثل نموذجا جديرا بالاقتداء في هذا المجال. وكان من منطلقات الاستراتيجية الجديدة وروافدها البعثات العلمية، سواء في التوسع فيها وحسن انتقاء الملتحقين بها وتوزيعهم على ميادين الدراسة المختلفة أو فيما أسفرت عنه هذه الحركة بعد عودتهم إلى أقطارهم من إغناء الحركة العلمية بصفة عامة، والفكر التربوي الحديث بصفة خاصة.

إن إستراتيجية التجديد لا يحكم عليها في اتساع آثارها في قلب النظام التربوي المستحدث في مرحلة تاريخية بعينها ، وإنما في كونها فتحت آفاقا جديدة ينبغي تقديرها في سلامة بواعثها، وسلامة اتجاهاتها، ونوعية مضمونها، وكفاءة بعض قياداتها، وفي طبيعة دعوتها وقدرتها على اجتذاب مزيد من الكفاءات وإحداث مزيد من التغيير .

2 – نماذج لبعض الاستراتيجيات القطرية في بعض البلاد العربية :

لعل من نواحي القوة والنجاح في وضع إستراتيجية لتطوير التربية في الوطن العربي أنها خطوة بارزة على طريق توحيد الجهود لبناء مجتمع عربي متكامل، ومن أجل العمل على تطوير هذا المجتمع،

وتأكيد مساره على أساس النظرة العلمية الشاملة التي بدونها سوف تظل الحلول الجزئية هي السائدة في مجال العمل التربوي.

ومن ثم فقد قامت لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية العربية بعمل مراسلات مع جميع الدول العربية بهدف الوقوف على الخطط والسياسات التعليمية بتلك الدول حتى تستفيد منها عند وضعها للتقرير النهائي للاستراتيجية. وقد قامت بعض الدول بالرد على تلك المراسلات، ولم يقم البعض الآخر – نظرا لقلة توافر البيانات والإحصاءات اللازمة، أو لظروف خاصة – بالرد؛ حيث تعلن بعض الدول عن مخططات لها في التربية والتعليم وتتبع في التنفيذ مخططات غيرها أو تتخلى عن الالتزام بما تعلن عنه .

وفيما يلي عرض لبعض هذه الاستراتيجيات كما تعكسها الخطط والسياسات التعليمية :

أ – المملكة العربية السعودية :

ويمكن ايجاز أهم عناصر هذه الاستراتيجية في النقاط التالية :

* – استراتيجية من أبرز مبادئها التربية للإيمان :

يعتبر «مبدأ التربية للإيمان» من أبرز المبادئ التي تستند إليها الاستراتيجية التربوية في المملكة العربية السعودية، ويمكن التحقق من ذلك بالاطلاع على بنود «سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية» باعتبارها الوثيقة الرسمية الصادرة عن الدولة ، حيث

ينص البند الأول من الوثيقة على أن «السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة ...» فالتعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية ويخضع لأحكام الإسلام ومقتضياته، وبه أيضا تتحدد أهداف تعليم البنت وتربيتها تربية صحيحة إسلامية لتقوم بمهمتها في الحياة، فتكون ربة بيت ناجحة وزوجة مثالية وأما صالحة ولإعدادها للقيام بما يناسب فطرتها كالتدريس والتمريض والتطبيب .

* – الاعتماد على التوسع الخطي :

تستهدف البرامج الموضوعية تهيئة الفرص التعليمية لمواصلة فرص الدراسة في جميع المراحل ولجميع الطلاب المؤهلين للانتقال إلى صفوف أعلى ، حيث توجد برامج تستهدف نشر التعليم الابتدائي للبنين على نطاق شامل خلال سنوات الخطة، وبرامج تستهدف التوسع في نطاق التعليم لما بعد المرحلة الابتدائية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي هذه المرحلة ، هذا بالإضافة إلى التوسعات المقترحة بالنسبة للتعليم العالي .

* – التأكيد على التعليم الأكاديمي مع ضعف التوسع في برامج التعليم الفني:

من خلال مراجعة نسب قبول التلاميذ المستهدف بلوغها في

خطط التعليم يتضح أن هناك إقبالا على الدراسات الأكاديمية والنظرية ، في الوقت الذي يواجه التوسع في التعليم الفني العديد من الصعوبات مما يجعله يتقدم ببطء أكثر مما كان متوقعا له في الخطة.

ومن ثم تتضح الحاجة إلى استراتيجية تسعى بالعمل نحو :

– تأكيد ربط التعليم الفني بخطط التنمية والاحتياجات الواقعية للبيئات المحلية .

– العناية بالتدريب ووضع نظام شامل له تسهم فيه مختلف الهيئات الحكومية ومشاريع التنمية .

– الاهتمام بالدراسات العملية في المدارس الثانوية والعامة .

• – تأكيد الازدواجية التعليمية :

بإلقاء نظرة سريعة على السياسات التعليمية والخطط التربوية في المملكة العربية السعودية يتضح عدم وجود استراتيجية شاملة تستوعب تعليم البنين والبنات، خاصة وأن مسؤولية الإشراف على كل منهما مستندة إلى جهازين منفصلين، فوزارة المعارف هي المسؤولة مباشرة عن تعليم البنين في جميع مراحله ، في حين أن الرئاسة العامة لتعليم البنات هي المسؤولة عن تعليم البنات في جميع مراحله . وبمراجعة التوسع الخطى في التعليم يتضح التمييز في شمول البنين أكثر من البنات .

ب – الجمهورية العربية اليمنية :

ويمكن إيجاز أهم عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي :

* – استراتيجية تعتمد تخريج القوى البشرية الفنية :

ينعكس التطور في قطاع التربية والتعليم بصورة مباشرة على مسيرة التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية، ومن ثم بنيت استراتيجية خطة التعليم على أساس تأهيل وتخريج القوى البشرية الفنية التي تتطلبها التنمية بصورة عامة. وتبدو هذه الاستراتيجية أقرب ما تكون إلى استراتيجية الإصلاح الداخلي للكفاءة الخارجية، تلك التي تعنى بالسعي إلى الملاءمة بين النظام التربوي وبين مطالب العمل وإعداد القوى البشرية.

* – الغايات الاستراتيجية :

وتتمثل الغايات الاستراتيجية التي يستهدفها التعليم في اليمن فيما يلي:

– توفير التعليم لكل أفراد المجتمع، إيمانا بحق كل فرد في التعليم إلى أقصى ما تؤهله مواهبه وقدراته .

– توفير العمالة الماهرة اللازمة لشتى ميادين العمل والإنتاج والخدمات بالقدر والكيف اللازمين لنمو الاقتصاد الوطني.

– تحسين جودة التعليم بما يكفل التوجيه السليم روحيا وقوميا

ودينيا وما يتبع ذلك من اهتمام بالبحث العلمي .

* – إستراتيجية تحقيق الغايات :

تتبنى الدولة أسلوب التخطيط للوصول إلى تلك الغايات المعلنة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية :

– إيجاد إدارة تربوية مركزية وإقليمية فعالة .
– إعداد برامج جديدة وإدخال تجديدات أخرى .
– تنويع التعليم لما بعد المرحلة الابتدائية .
– يمننة الوظائف التربوية

ج – الجمهورية العراقية :

ويمكن إيجاز عناصر تلك الاستراتيجية فيما يلي :

* استراتيجية من أبرز مبادئها التربية للتنمية :

فقد أوضحت الخطة القومية للتنمية أن منهاج التنمية البشرية يستلزم مواصلة الجهود التربوية والتعليمية في كافة المراحل والعمل على توجيهها وفقا لمستلزمات المجتمع الجديد وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يتطلب تطوير أجهزة التربية والتعليم .

وأبرز ما يتمثل فيه هذا الربط بين خطة التنمية والتعليم هو ما يتحقق من الربط الوثيق بين خطط التعليم والتدريب من جهة

وخطة القوى العاملة من جهة أخرى وذلك وفقا لمؤشرات معينة من التنسيق والتوازن.

* الغايات الإستراتيجية :

إن المبدأ التنموي وما يتدرج تحته من مبادئ كالتربية للعمل والتربية للقوة والتربية للإنسان، والتربية للبناء إنما تؤكده مراجعة خطة التنمية القومية ، وحول هذا المبدأ تنطلق معظم خطوط استراتيجية تطوير التربية بالعراق والتي تتمثل في :

– تلبية متطلبات خطة التنمية من الكوادر البشرية .

– إقامة القوى المتكافئة في التعليم .

– رفع الكفاية النوعية للتعليم

* – إستراتيجية العمل لتحقيق الغايات :

تستند استراتيجية العمل لتحقيق ما سبق من غايات إلى محورين أساسيين :

الأول : اعتماد التخطيط العلمي والالتزام به في مختلف مجالات التنمية التربوية . وخير مثال على ذلك استناد الخطة التربوية حينذاك على أساس من مسح للأحوال الراهنة ، وتحديد للمرامي الرئيسية. الثاني : الاعتماد على المشاركة الجماهيرية في جهود التنمية التربوية، وكان من أبرز مجالات تلك المشاركة مايلي:

– بذل الجهود لتوفير الموارد المالية اللازمة لتطوير النظام التعليمي وتجديده .

– تشجيع المبادرات الفردية والشعبية على المستويات المحلية للمشاركة في الأنشطة المدرسية .

– توفير مجالات التدريب لطلاب التعليم المهني والمشاركة فيما يسهم في تحسين الأداء لنفس هذا النوع من التعليم .

– المشاركة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار .

د – الجماهيرية العربية الليبية :

– نصت السياسة التعليمية للجماهيرية الليبية صراحة على ضرورة ربط التعليم بالتنمية، محددة ملامح هذا الربط في ضرورة القيام بالإجراءات التالية:

– القيام بمسح شامل لتحديد احتياجات المجتمع في المجالات المختلفة لتحويلها إلى احتياجات تربوية محددة تحققها أنواع التعليم المختلفة .

– توجيه التلاميذ إلى أنواع التعليم الثانوي والجامعي بما يكفل مقابلة حاجات المجتمع، مع وضع خطة للترغيب في الإقبال على التعليم الفني والمهني.

– العناية بتكوين الإطارات الفنية التي يكون بإمكانها الاستفادة من أساليب التخطيط العلمي واستيعاب الوسائل والأدوات

العلمية بتنفيذ خطط التنمية .

– توجيه البرامج بما يتيح الاستفادة من نتائج العلم لخدمة المواطن .

– توجيه الاهتمام نحو احترام مبدإ العمل وربطه بفكرة الواجب بما يحقق تغيير بعض الاتجاهات المرتبطة بنظرة المجتمع إلى المهن المختلفة .

– الاهتمام بالمحافظة على التوازن بين قطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تطوير الأساليب المتبعة في هذه القطاعات للوصول إلى درجة عالية من الكفاية والفعالية .

* – العناية بتحقيق الإلزام وتوحيد قاعدة التعليم وذلك عن طريق :

– توفير التعليم لكل طفل يبلغ سن الإلزام مع توحيد قاعدة التعليم الإلزامي .

– التخطيط الملائم لتحقيق استيعاب البنات ممن هن في سن هذه المرحلة .

– توفير قدر متناسب من الإمكانات لنوعية القرى والمدن على السواء .

– السعي لإحداث توازن بين تعليم الذكور والإناث .

– القيام بدراسات شاملة لحصر أعداد الأطفال المعوقين والموهوبين وتحديد احتياجاتهم وإيجاد فرص متنوعة من التعليم لهم .

* – تنويع التعليم الثانوي : حيث ترى السياسة التعليمية ضرورة التوسع في التعليم الثانوي الفني والمهني بما يحقق مطالب مختلف ميادين الإنتاج من الفنيين المهرة . كما تتجه السياسة إلى إدخال الدراسات العلمية ومزجها بالدراسات النظرية عن طريق تجربة فكرة المدرسة الثانوية الشاملة .

* – العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم ، وتوفير الأعداد الكافية منهم ، وتشجيع الطلاب على الالتحاق بكليات التربية وفق مخطط احتياجات الدولة في مختلف المجالات .

* – الإعداد للتعليم والتربية المستمرة :

تحدد السياسة التعليمية اتجاهاتها نحو المراحل السابقة على التعليم النظامي واللاحقة له ، ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية:

– تشجيع إقامة رياض الأطفال ومحاولة تعميمها في المدن والقرى .

– الإشراف على ما يتعرض له الأطفال في سن ما قبل الإلزام من برامج إذاعية أو مرئية أو كتب أطفال ونحوها .

– توجيه الاهتمام نحو مشكلة محو الأمية بالتعاون مع مختلف الهيئات .

– تعليم الكبار وربطه بالتعليم العام تحقيقا للاستفادة من إمكاناته .

* – الوصول بالتعليم العالي إلى المستوى الذي يجعله قادرا على خدمة أهداف المجتمع وتلبية حاجاته من ذوي الكفاية العالية في مختلف مجالات الحياة ، وذلك عن طريق العمل على النحو التالي:

– تحديد احتياجات البلاد المقبلة من خريجي الجامعات في مختلف المجالات .

– التخطيط للتعليم العالي بما يتماشى مع الحاجات .

– إحداث التوازن بين التعليم الجامعي النظري والعالي الفني .

– رسم سياسة للبحث العلمي بأنواعه المختلفة في المؤسسات الجامعية .

– وضع خطة كاملة لإعداد هيئة التدريس والمعلمين .

ويعد العرض السابق لنماذج من الاستراتيجيات القطرية لبعض البلاد العربية على سبيل الايجاز ، خطوة لانطلاق الاستراتيجية المقترحة لاحداث التغييرات المراد احداثها في البلاد العربية التي

سيتم توضيحها في الجزء التالي من الكتاب .

رابعا : حركة التغيير واتجاهاتها في الوطن العربي :

شهدت بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وبخاصة العقدين الخامس والسادس ظاهرة جديدة تبلورت في الثورات الوطنية المتلاحقة والتي كانت كلها تدور في إطار عربي واحد .

لقد عملت هذه الثورات على استيعاب المشكلات المزمنة ومقابلة التحديات المختلفة على الرغم من تراكمها وتشابكها فنصت في مبادئها على مبادئ ثورية جديدة تشتق معناها ومصادرها من مقومات الأمة العربية، فأعلنت ضرورة تحقيق الحرية وتوفير الرخاء والعدالة الاجتماعية بين الناس والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية ، ومن هنا كان لابد أن تظهر العلاقة الجدلية العضوية على المستويات القطرية والقومية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، وبين حرية المواطن وحرية الوطن، وبين التنمية الشاملة والقومية العربية. وبهذه الرؤية الواضحة والأهداف الشاملة، تلاحقت هذه الثورات العربية وما ارتبط بها من تطورات سريعة لتكون في مجموعها ثورة عربية واحدة مستمرة، وهي ثورة 1952 في مصر، ثم الجزائر 1954 والتي استمرت حتى الحصول على الاستقلال عام 1962، ثم تونس 1954، والمغرب 1955، ثم الوحدة المصرية السورية 1958، ثم الثورة العراقية 1958

وما تلاها من تصحيح 1968، وثورات سورية متلاحقة حتى عام 1970، وثورة اليمن 1962، وثورة اليمن الجنوبية حتى عام 1967، ثم السودان 1969، ثم ثورة الفاتح في ليبيا 1969، ثم حركة تحرير الخليج العربي وظهور دوله المستقلة ، ثم حركة الإصلاح الشامل في المملكة العربية السعودية سنة 1964، وفي سياق هذه الثورات والأحداث تبرز حركة التحرير الفلسطينية قوة فعالة في المقاومة والصمود أمام الصهيونية والاستعمار.

ولمزيد من التفصيل حول حركة التغيير في الوطن العربي سيتم تناول مايلي :

1 – الأهداف الاستراتيجية للتغيير :

منذ انطلاق الثورات بالبلاد العربية وهي تشهد تحولات خطيرة وعميقة ، وتعبر جميعها عن ظروف الماضي، والعوامل المحيطة بها ، وموازين القوى التي تؤثر فيها ، وذلك في أهداف استراتيجية كبرى تقوم على :

– القضاء على الاستعمار والغزو الإسرائيلي هدفا أساسيا لها عن طريق تكوين جيوش وطنية حديثة وبناء القوة الذاتية للأمة في سائر المجالات.

– أن قوة الأمة العربية في المستقبل تستوجب وحدتها ، فكما أنها تتقاسم مظاهر التخلف ينبغي أن تعمل لتجميع أسباب القوة

وتقاسمها ، من هنا كانت الوحدة هدفا رئيسيا لها .

– أن مشاركة الجماهير في تقرير مصيرها يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي وإتاحة العمل للجميع، فجعلت العدالة الاجتماعية هدفا رئيسيا لها.

– أن الارتفاع بمستوى الحياة ، والارتقاء بمستوى الجماهير يتوقف على تمكين الجماهير من حقها في المشاركة في تقرير مصيرها ، فجعلت الديمقراطية غاية أساسية لها .

– أدركت الشعوب العربية في سياق نضالها أسباب التخلف الذي عانته في الماضي ، فجعلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهدافها .

– تنمية البحث العلمي والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة على أوسع نطاق .

– تطوير الثقافة العربية وتمكينها من الجمع بين الأصالة والمعاصرة أو التجديد ، وجعلها متميزة بذات الأمة ، معبرة عن تطلعاتها في الحياة الكريمة .

– التضامن مع الشعوب المناضلة من أجل حرياتها وصيانة مواردها ضد قوى الاستعمار والسيطرة، ولهذا كان لابد أن تساند وتدعم حركة الدول غير المنحازة، وأن توسع قاعدة دول العالم الثالث، وأن تكسر دوائر الانغلاق ليتم الاتصال الواعي مع

الأطراف المختلفة .

– أن تحقيق الأهداف السابقة رهن بتطوير الأنظمة التربوية وتجديدها لتكون أداة فعالة في تكوين المواطن العربي الجديد والقوة الذاتية للأمة.

2 – اتجاهات التغيير :

إن دراسة الظروف والعوامل التي مرت بها الأمة العربية خلال فترة النصف الثاني من القرن العشرين ، وما ارتبط بها من حاجات وأهداف هي الأساس للوقوف على الاستراتيجيات المختلفة المرئية وغير المرئية، القائمة والمنشودة للعمل العربي القومي وللعمل التربوي على السواء ، وهذه الاستراتيجيات هي الخطوط الرئيسية التي تسير فيها حركة البلاد العربية والتي تكشف عن مدى قربها أو بعدها من أهدافها المعلنة ، وهنا يمكن أن نرصد مايلي :

أ – حركة البلاد العربية بين النزعة الوطنية القطرية والنزعة القومية العربية :

كان لابد للبلاد العربية أن تتجه بعد حصولها على الاستقلال الوطني، إلى إدراك أهمية المقومات الأساسية التي تربط بعضها ببعض، ومن هنا كان الاتجاه العربي القومي حتميا وأساسيا أمام كل بلد عربي ، وأخذ هذا الاتجاه يعبر عن نفسه بوضوح

وبوسائل مختلفة، ومن ذلك بروز جامعة الدول العربية لتجسد أهداف الأمة العربية في الوحدة والتضامن من أجل القوة الذاتية ورد ألوان العدوان والتخلف ، ولعل الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 كانت أول تجربة عربية في العصر الحديث ، وعلى الرغم من انتهائها عام 1961 فإنها استمرت مثالا وأملاً أمام الشعوب .

وأخذت الدساتير والمواثيق الوطنية تنص على انتمائها للأمة العربية وتبرز هذا الاتجاه الوحدوي كما تعددت من حوله المشروعات والمحاولات والجهود، ومن هنا تستمد المنظمات العربية والمتفرعة أساسا من جامعة الدول العربية دورها ووظائفها، وعلى الرغم مما يبدو أمامها من مشكلات أحيانا، نجد أنها مازالت موضع اهتمام، ويمكن أن تلعب دورا أقوى وأفضل في نظر الشعوب والهيئات المختلفة، لأن منظماتها المختلفة قد أسهمت، ويمكن أن تسهم أكثر وأكثر في دعم الاتجاه الوحدوي سواء في الميادين الاقتصادية أو الثقافية أو الإعلامية أو السياسية وتأتي مؤتمرات القمة العربية لتأخذ مكانها في السياسة العربية ولتؤثر على الأحداث القومية والعالمية ولتصبح وسيلة أخرى من وسائل تجسيد الاتجاه الوحدوي ، ذلك أن الشيء البارز أمام الأمة العربية هو أهمية تجميع إمكاناتها وتوحيد إرادتها أمام الأخطار التي تواجهها.

ومن هنا تبرز القضية الأساسية التي تتحرك البلاد العربية في

اتجاهها بصورة أو بأخرى، وهي إيجاد الصيغ المناسبة والفعالة، التي تجمع بين شعوبها كعناصر فعالة، وبين ضرورة وجودها كوحدة قومية تستمد أصولها وطاقاتها من كونها تعبر عن أمة واحدة تستهدي بالمصير الواحد المقدر لها، وتقف قوة واحدة في عالم الكيانات الكبرى.

ب – حركة البلاد العربية من الحياة الريفية المتخلفة إلى تجديد الريف وتحضيره :

شهدت المدن العربية نموا سريعا في عدد سكانها حتى صارت معدلات النمو فيها أعلى مما هي عليه في الأرياف ، فقد تراوح معدل هذا النمـو في المـدن في الـمدة من 1965 – 1970 بيـن 4,13 % – 7,19 % بينما معدل النمو في الأرياف بين 1,30 % - 2,13 %، ومعنى هذا أن نصيب سكان المدن في زيادة مستمرة. وقد أصبحت هذه الظاهرة عامة في جميع البلاد العربية، إذ تزداد مساحة الحضر وحجمه غير أنها لا تعني زيادة في الإنتاج، ونهوضا بالمدن ، بل وأنها تتضخم على حساب الأرياف وترتبط بمشكلات عديدة منها : مشكلة السكن المناسب وتوفيره على أوسع نطاق، ومشكلة المواصلات، ومشكلة الخدمات الصحية، وتوفير الفرص التعليمية، وفرص العمل، وهذا كله يتطلب تخطيطا شاملا في جميع الميادين. ولكنه يتصل من ناحية أخرى بقضية أصبحت من القضايا الأساسية في حياة الأمة العربية ، وهي قضية

الريف العربي والنهوض به وتحقيق التوازن بينه وبين الحضر ولكن بمستويات جديدة تختلف عما هو قائم بالفعل .

إن الريف العربي بعد ثورات التحرير والاستقلال بحاجة إلى تغيير وتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في :

– زيادة رقعة الأراضي المزروعة في العالم العربي، عن طريق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ، واستصلاح الأراضي وتعمير الصحارى .

– تنويع الحاصلات والمنتجات الزراعية وتحسينها، عن طريق استخدام الميكنة الزراعية، والبذور المنتقاة المحسنة، والمخصبات الحديثة ، والوسائل الفعالة للري والصرف.

– إدخال الكهرباء والمياه النقية في الريف ابتغاء رفع المستوى الاجتماعي والصحي.

– التوسع في الأسواق والمواصلات والطرق بقصد تسهيل عمليات النقل والتسويق.

– التوسع في تصدير الإنتاج الزراعي عن طريق الوصول إلى أسواق جديدة في الخارج.

– تحسين أوضاع أهل الريف، عن طريق رفع القيمة الشرائية لمكاسبهم، وإنشاء اتحادات للفلاحين، وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية .

– استئصال شأفة التقاليد والعادات والاتجاهات والميول المعوقة للتقدم والنهوض مع الأخذ بتلك التي تهيئ المناخ الملائم للتنمية.

– القضاء على الأمية عن طريق شتى أساليب محو ألامية بشكلها الوظيفي والتقليدي، وعن طريق استيعاب التعليم الإلزامي لجميع الأطفال.

– التوسع في استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية بصفة عامة، بوصفها أدوات فعالة للتثقيف العام

ج – حركة البلاد العربية من المشروعات المتفرقة للتنمية إلى التنمية المتكاملة :

كان للثورات العربية أثر واضح في التحول من التخلف إلى الرخاء، ومن الندرة إلى الوفرة، ويشتد هذا الاتجاه بتأميم شركة قناة السويس عام 1956 كأول ضربة للاحتكارات الأوربية في المنطقة العربية وأول إشارة لشعوبها لذلك التحول. ويشتد هذا الاتجاه بظهور النفط بقوة في الاقتصاد العالمي ، وبوفرته وزيادته في بعض البلاد العربية وخاصة (السعودية – الكويت – وبقية دول الخليج – العراق – ليبيا) جعلها تحتل مكانة بارزة في مجال النفط وإنتاجه ، وقد نجحت بعض تلك الدول في تأميم النفط وجعله في خدمة الأمة العربية وما ترتب على ذلك من تخطيط

واف للتنمية الشاملة على النطاق القطري والقومي .

وامتلاك العرب لهذه الثروات لابد أن ينعكس على الإنسان العربي الذي هو محور التنمية الشاملة وأداتها وغايتها، فلابد أن يشتمل مفهوم التنمية على أبعاده الإنسانية، تعزيز المكانته وتمكينا له من الاستمتاع بحقوقه الأصلية ، ومن النهوض بواجباته مساهمة في الإنتاج وفي تقدم المجتمع وتحقيق القوة الذاتية للأمة.

والتنمية الشاملة المتكاملة إنما تتحقق بالتوفيق بين وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع، وفي الوطن العربي من الثروات ومن الإمكانات ما يوفر له مصادر الإنتاج، ولكنه يحتاج إلى الاعتماد على الصناعة وتطويرها للانتفاع من تلك المصادر، فالصناعة ركن من أركان التنمية التي حرمت منها البلاد العربية مدة طويلة.

د – حركة البلاد العربية من العفوية إلى التخطيط :

عملت التغيرات والتحولات التي صاحبت الثورات العربية على اعتماد التخطيط فلسفة وأسلوبا في جميع الميادين ، ومن هنا ظهرت المخططات التنموية المحددة بفترات زمنية ، وظهرت لها الإدارات والأجهزة في جميع دوائر العمل وظهرت حاجاتها إلى الأجهزة والكفايات المؤهلة والمدربة .

فقد فرض على البلاد العربية في الماضي ألوان من الظروف جعلت التفكير التقليدي – القائم على الارتجال أو العفوية،

وعلى النزاعات الشخصية والعاطفية – ذا تأثير سيء في حياة الأفراد والمجتمع. بل إن تعدد المشكلات في المجتمع العربي، وتعقدها وتعثر الوصول إلى حلول لها إنما جاء نتيجة هذا التفكير التقليدي.

ولهذا يبرز الاتجاه إلى التفكير العلمي على مستوى الأفراد والمؤسسات ثم المستوى القطري ليصبح اتجاها قوميا ، مع محاولة وضع سياسات تشمل أعداد المعلمين المختصين، وإنشاء مراكز البحوث، وتوفير الموارد التي تمكنها من الحصول على الأجهزة الدقيقة وعلى اجتذاب الكفايات إليها وتمكينهم من الاستقرار فيها، وفوق ذلك توفير المناخ الفكري والاجتماعي الذي يكفل استقرار الباحثين ، واستشعارهم المتعة والجدوى في أعمالهم.

هـ – حركة البلاد العربية من التبعية والانعزال إلى التفاعل الواعي

عانت البلاد العربية من التبعية سواء للحكم العثماني أو لسياسات الاستعمار، ولهذا كان من الاتجاهات الرئيسية التي تضمنت هذه التحولات المنشودة تأكيد الشخصية الذاتية للأمة العربية بين الأمم المختلفة عن طريق تأكيد احترام مبادئ تقرير المصير، وحق الشعوب في التكافؤ من حيث الاستقلال والمشاركة في صنع حضارة إنسانية سليمة، ولهذا كان عمل البلاد العربية على

النهوض بمستويات المعيشة وفي الدفاع عن الحريات المختلفة .

غير أن هذا الموقف الذي أساسه الحركة وتحقيق القوة الذاتية للأمة العربية يواجه دائما مشكلات نابعة من طبيعة صراع القوى حول المنطقة العربية ، والأطماع الماثلة من جانب الدول الكبرى في موقعها وثرواتها ، ومن هنا فإن تحرك الدول العربية لتحقيق التفاعل مع دول العالم المختلفة (كدول عدم الانحياز – وتأييد حق الشعوب الصغيرة – ودول العالم الثالث – بالإضافة للدول المتقدمة) رهين بقدراتها على تحقيق وحدتها ، وامتلاك ثرواتها واستغلالها لقوتها الذاتية والإسهام بحضارتها في تغذية المبادئ والاتجاهات الإنسانية ، وملاحقة التطورات العلمية والتكنولوجية، والوقوف من بعد ذلك موقف الند في صراع القوى الدائر من حولها، لتتمكن من الأخذ والعطاء على أساس من التكافؤ، ويؤلف هذا كله هدفا استراتيجيا متعدد الجوانب أمام حركة التغيير التي تسير فيها الدول العربية، ولهذا كان حرصها جميعا على الالتزام بمقررات مؤتمرات دول عدم الانحياز، واشتراك البلاد العربية الإفريقية في مجلس الوحدة الإفريقية أعضاء عاملين .

و – حركة البلاد العربية من الضعف إلى القوة :

على الرغم من الجهود التي بذلت من البلاد العربية لمواجهة ألوان الضعف ومظاهره ومحاولة القضاء عليها ، فإنه مازال الهدف الكبير

هو تجميع عناصر القوة للقضاء على مظاهر الضعف وأسبابه، لأن الفروق ما زالت قائمة بين البلاد العربية فيما بينها سواء في الثروة أو المستوى الثقافي والحضاري. فهناك مجموعة البلاد العربية التي امتلكت ثروة نفطية ضخمة تمكنها من تحقيق مشروعات تنموية واسعة ، وبجانبها مجموعة أخرى مازال اقتصادها زراعيا تقليديا، فلا تتمكن من تطوير مستويات المعيشة فيها بالسرعة الواجبة ، وهناك مجموعة البلاد التي يحاول العدوان الصهيوني استنزاف طاقاتها ومواردها مباشرة.

والدول العربية تحاول الإمساك بأسباب القوة والبحث في سبيل ذلك عن الوسائل والصيغ المناسبة ، التي تحقق التوازن والتكامل بينها جميعا حتى تستطيع مواجهة العدو الإسرائيلي الذي يتسلح بكل أسباب القوة ، كما عليها أن تأخذ من الاحتياطيات ما يمكنها من رد العدوان واسترداد حقوق الشعب العربي في فلسطين وغيرها، وعليها أن تعمل على تسليح نفسها ذاتيا ، تصنع سلاحها وتستحدثه عقول وأيد عربية ، وأسباب القوة على المدى القريب والبعيد إنما تعتمد على التضامن العربي في السلم والحرب ، ولابد أن تنعكس هذه القوة في مواقف المواطنين أنفسهم وشعورهم بالثقة بأنفسهم ، وأن يكون هذا الشعور نابعا من توافر أسباب الحياة الكريمة لهم .

ز – حركة البلاد العربية نحو جعل التربية أداة للتغيير :

أثرت الثورات العربية في النظم التربوية لمختلف الدول العربية ، فظهر فيها الكثير من الاتجاهات التي تمثل بعضها في واقع الأنظمة التربوية ، فقد شهدت تلك الفترة ، قفزة ضخمة في أعداد الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة ، وخضعت الأهداف لكثير من المراجعة وبرز فيها الاتجاه القومي العربي ، وإدراك العلاقة بين التربية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، وضرورة تكوين الإنسان العربي المتكامل .

كما تم تبادل المعلمين بين البلاد العربية سواء على مستوى التعليم العام أو مستوى التعليم الجامعي ، كما ظهر العالم العربي المشترك خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية ، وتنظيم مشروعات تربوية مشتركة تتصل بنشاط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبنشاط اليونسكو .

كما خضعت طرق التدريس وأساليبه ومناهجه لحظ من التغيير فانتقدت الأنماط التقليدية القديمة ، وكان للتجريب في هذا المجال أثره وفعله التي قامت به كليات التربية وإعداد المعلمين والتي انتشرت في جميع البلاد العربية لتؤكد اعتماد التعليم مهنة لها أصولها العلمية ومبادئها الخلقية .

كما تفاعلت التربية بالبلاد العربية مع الفكر التربوي المعاصر في

البلاد المختلفة سواء عن طريق إرسال مزيد من البعثات أو تبادل الأساتذة أو تأليف الكتب والمراجع وتشجيع الترجمة ،وظهر الاتجاه إلى التخطيط التربوي وأساليبه ، وعلاقاته بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، كما اعتمدت حركة البحث التربوي وأصبح ركنا أساسياً من أركان العمل في كليات التربية ، ومجالا أساسيا من مجالات نشاط وزارات التربية والتعليم .

وعلى الرغم من هذه الجهود التي شهدتها البلاد العربية ، إلا أن إصرارها على مواجهة المستقبل برؤية جديدة يتطلب عملا جديدا في مجال التربية يقوم على استراتيجية جديدة .

خامسا : الأحوال السكانية والاقتصادية وقضايا التربية

بعد العرض لتلك الاتجاهات العامة التي تعتري الوطن العربي وما تنطوي عليه من تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية على السواء ، تجدر الإشارة إلى الظواهر المتعلقة بالأحوال السكانية والأحوال الاقتصادية ،و تأثيرها على العمالة في الوطن العربي ، لتكون بمثابة دليل لتناول غيرها من الظواهر المجتمعية وذلك في نطاق الجهود لتحديد نمط عام للتنمية الشاملة في الوطن العربي .

فالأوضاع السكانية – وما يرتبط بها من ظروف اجتماعية، والأوضاع الاقتصادية بما فيها من مشكلات قائمة وإمكانات ضخمة – ذات تأثير كبير على هذه الاتجاهات وعلى مدى ما

يتحقق لها من العمق والتأثير في تشكيل مستقبل الوطن العربي، والتربية بدورها – بأوضاعها الحالية ، واتجاهاتها المنتظرة ، وإمكانياتها المنشودة – لابد لها من التفاعل مع هذه الأوضاع، فالعلاقة الجدلية بين السكان والاقتصاد والتعليم تعكس نفسها في أشكال التنمية ، وفي مستويات المعيشة ، و في حجم مشاركة الناس ومداها ، وفي طريقة تحديدهم لمستقبلهم . كما أن نوع التنمية ومستواها تؤثر على حركة السكان ومعدلات نموهم ، ومستويات مهاراتهم المطلوبة ، وفي توزيعها في المواقع المختلفة ، وفي نوعية التفاعلات بينها، وفي الإنتاج بصفة عامة .

ومن هذا المنطلق، تبدو أهمية الصلة بين التربية من ناحية والأوضاع السكانية والاقتصادية من ناحية أخرى. فالخريطة السكانية تبين مدى قرب التربية أو بعدها من تحقيق أهدافها المعلنة والمنشودة ، والخريطة الاقتصادية تبين مدى قدرة التربية على مواجهة مسؤولياتها بمصادر نامية ، كما تبين مدى اسهامها في تشكيل هذه الخريطة وتوجيهها لما تؤديه من دور في قطاعات التنمية ، وهذه وتلك تبين أوجه الشبه والاختلاف بين البلاد العربية من حيث الموارد السكانية والاقتصادية ، وأثر ذلك على حركة التربية فيها . وفيما يلي عرض للتطورات التي حدثت في الأحوال السكانية ، والإمكانات الاقتصادية في ضوء تلك الأحوال السكانية .

1 – التطورات في الأحوال السكانية :

من الملامح الرئيسية للوطن العربي الزيادة المستمرة والمتصاعدة في سكانه، مما كان له تأثير كبير على الأحوال الاقتصادية والمعيشية وعلى التطورات التربوية والثقافية عامة، مما ينعكس على صور المستقبل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، إذ تشير الأرقام أن عدد السكان بجملتهم قد تضاعفت خلال العقد الماضي، حيث قفز من 75,2 مليون نسمة عام 1950 إلى 93,3 مليون نسمة عام 1960 إلى 122 مليون نسمة عام 1970 إلى حوالي 151 مليون نسمة عام 1976 . ويبدو هذا التطور السريع أيضا من نسبة هذه الأعداد إلى سكان العالم حيث ارتفعت نسبة سكان الوطن العربي إلى إجمالي سكان العالم من 2,8 % عام 1950 إلى 3,73 % عام 1960 .

وترجع هذه الزيادة السكانية إلى ارتفاع معدل المواليد ، الذي يتراوح في معظم البلدان العربية بين 50:45 في الألف ، ويعتبر هذا المعدل في جملته أعلى المعدلات السائدة في أية نقطة أخرى في العالم باستثناء إفريقيا . ويرتبط بهذا المعدل المرتفع مدى الخصوبة بالنسبة إلى المرأة في الوطن العربي إذ يقدر بحوالي 7 أطفال إلى أقل من ثلاثة أطفال في البلدان المتقدمة في النمو .

وكان للثبات النسبي لمعدل المواليد والانخفاض الكبير في معدلات الوفيات في معظم بلدان المنطقة ، أن أخذ معدل التزايد

الطبيعي في عدد السكان في الارتفاع، حيث تراوح بين 2,1 % في مصـــر ، 4,1 % في الكويـــت ، وهو بصفة عامة يصـــل إلى 2,8 %، ويبدو أنه أعلى معدل في العالم ، إذ يزيد بمقدار 3,5 ضعفا في أمريكا (التي يقدر فيها بنحو 8,%) و 4,7 % في أوربا (التي يقدر فيها بنحو 6,%) .

وتتفاوت البلاد العربية فيما بينها من حيث حجم السكان ومعدلات نموهم وكثافتهم ، وهي عوامل تؤثر في الطلب على التربية وعلى إمكاناتها . وفي هذا المجال تتجمع البلاد العربية في مجموعات أربع، مع انتمائها جميعا إلى البلاد النامية. الأولى هي مجموعة البلاد التي يعتمد اقتصادها على إنتاج النفط ، والثانية هي مجموعة البلاد التي تجمع بين إنتاج النفط والإنتاج الزراعي، والثالثة هي مجموعة البلاد ذات الاقتصاد العريض المتنوع ، والرابعة هي مجموعة البلاد الأقل نموا.

ومن هذه الاتجاهات تبرز قضية التعليم ، وبخاصة تعليم المرحلة الأولى وهو الهدف الكبير لجميع البلاد العربية ، كما تبرز أهمية اتخاذ تدابير فعالة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق مشاركة أكبر للرجال والنساء في النشاط الإنتاجي حيث أن الاقتصار على الجهود الرامية إلى انخفاض مستوى الخصوبة لن تكون كافية لتخفيف عبء الإعالة .

إن هذا الوضع السكاني بتطوراته الماضية والمنتظرة في أشد الحاجة إلى سياسات قطرية وقومية من أجل ترشيد النمو السكاني بحيث يتدرج في مراحل وأولويات توجهه في البداية إلى إنشاء المؤسسات القاعدية ، وإقامة المشروعات الإنتاجية ودعم أسباب الأمن القومي عن طريق فتح مجالات التنمية وإتاحة فرص العمل وتنويعه ، وحفز حركة الهجرة بين البلاد العربية بإسقاط الحواجز والفواصل وتأمين النقل والاتصال .

ويكون كل هذا أساسا رصينا لمرحلة تالية تتميز بالانطلاق وفق سياسات سكانية عربية تقوم على التنسيق ، تشجع الزيادة وحسن التوزيع وتوجهها نحو التعمير والبناء ، وغزو المساحات الواسعة التي مازالت فقيرة في سكانها ، والتي منها الصحاري المصرية، والسودان ، وبلدان شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى العراق وسورية وليبيا .

2 – الإمكانات الاقتصادية في ضوء الأحوال السكانية :

من المعروف والمشهور أن الوطن العربي يشكل نقطة التقاء بين قارتي إفريقيا واسيا من جهة والبلدان الغربية من جهة ثانية، ويصل بين بحرين ومحيطين من أهم بحار العالم ومحيطاته تجاريا واستراتيجيا ، وقد كان هذا الموقع الممتاز أحد المصادر التقليدية الكبرى لثروة العالم العربي .

وإذا كان هذا الموقع قد جعل الوطن العربي مطمع الطامعين ، فإنه من ناحية أخرى يمكنه أن يكون مصدر قوة للعرب أنفسهم ، لما له من أثر في الاستراتيجيات العسكرية مهما تعددت وتطورت أساليب الحرب والقتال، وفي العلاقات التجارية والاقتصادية وفي وسائل الاتصال البحرية والبرية والجوية . غير أن الضعف والقوة كلاهما مرتبط بمدى قدرة العرب أنفسهم على السيطرة على وطنهم وعلى ثرواته، وعلى مفاتيح هذا الموقع، وتوجيهه في خدمة مصالحهم وخدمة الحضارة الإنسانية كلها.

كما يملك الوطن العربي ثروة زاخرة من الأرض الزراعية والقابلة للزراعة، ومن مصادر الطاقة والمعادن الكثير والكثير غير أنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل ، فالتنمية العربية – فيما عدا دول الخليج – لاتزال تعتمد أساسا على الزراعة التقليدية ، ويعمل في قطاعها أكثر من 65 % من القوى العاملة ، ومع ذلك فهي لا تسهم إلا بنحو 44 % من الدخل القومي العام ، ولا يغطي إنتاجها حاجة الاستهلاك المحلي ، وباستثناء مصر فإن القطاع الصناعي منكمش وتتميز وحداته بصغر حجمها وكثير منها في مرحلة الصناعة اليدوية ، ومستوى إنتاجها هابط ، ونوعيتها بعيدة عن المنافسة .

وبجانب ذلك يشهد قطاع الخدمات تضخما يرتفع باطراد مع تزايد السكان في معدلات عالية (30 في الألف مقابل 18 في

الألف كمتوسط عالمي) ويعمل به حوالي 43 % في بعض الدول العربية وتصل هذه النسبة إلى 67 % في دول الخليج العربي . وهذا التضخم الخدمي مع قلة الإنتاج يهبط بمستوى دخل الفرد العربي. وهذا يؤثر بالتالي في حجم المدخرات باستثناء الدول النفطية ، ولا تزيد نسبتها عن 10 % من إجمالي الدخل العام (مقابل ما يزيد عن 25 % في الدول المتقدمة) .

وأمام هذا الوضع الاقتصادي العربي في ضوء الأحوال السكانية يمكن أن نتصور ماذا ينبغي أن تكون عليه استراتيجية التنمية العربية في خطوطها العامة.

ففي القطاع الزراعي يجب أن تعمل الاستراتيجية على نقل واستخدام تكنولوجيا متقدمة تثبت فاعليتها في استصلاح الأرض، وتحسين التربة وإخصابها، و وابتكار أساليب زراعية جديدة ، حيث أن نسبة المزروع من الأرض العربية لا يمثل إلا نصف ما يمكن زراعته ، وما يمكن زراعته يمثل خمس الأرض ، وتبتلع الصحراء باقيها . ولكي يصبح التوسع الزراعي ممكنا فإن التقانة المتطورة تصبح ضرورة حتمية لتوفير المياه اللازمة لري الأراضي وذلك عن طريق تحلية مياه البحر ، واستخدام مياه الصرف بعد معالجتها لإذابة أكبر قدر من أملاحها ، وترشيد استخدام الموارد المائية حيث أن 60 % منها يذهب هدرا .

وفي قطاع الصناعة – وهي عصب التنمية الحديثة – لابد أن تركز الاستراتيجية على تطوير أساليب الصناعة وتنويعها ، ابتداء من التصنيع الزراعي ، ومرورا بالصناعات الهندسية والتحويلية والاستهلاكية ،وانتهاء بإرساء قواعد الصناعة الثقيلة . ويتطلب هذا الأمر انتهاج سياسة اقتصادية لتوفير رؤوس الأموال التي توجه إلى الاستثمار في الصناعة ، ويتحقق هذا التوفير بالادخار والتشجيع عليه ، والاقتصاد في الاستهلاك ، وتصدير أكبر ما يمكن من فائض الإنتاج ، وتوظيف أموال النفط العربية والمودعة في البنوك الأجنبية في مجالات الاستثمار الإنتاجي .

ويتوقف نجاح الدول العربية في ذلك على مدى النجاح في تحقيق التكامل الاقتصادي في عالم عربي غني بثرواته المعدنية والزراعية والحيوانية وغني بطاقاته النفطية والمائية والشمسية .

ومن ضرورة هذا التكامل أن تعمل الدول العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة وتدعيمها ، وإزالة كافة القيود على تحرك عوامل الإنتاج بين البلاد العربية وتوحيد التعريفة الجمركية فيما بينها ، وإقامة سوق مالية ضخمة يمولها الدولار العربي ، وتكون لها فروع إقليمية تعمل على الجذب التدريجي لفائض دولارات النفط في الخارج والتي تحرم منها مشروعات التنمية العربية .

وهكذا يفرض الحل نفسه على الأمة العربية ، وهو لن يأتي أبدا

من خارجها، وإنما لابد أن ينبثق من داخلها في صورة عمل عربي متكامل نستطيع به تحقيق التنمية المتكاملة الشاملة .

ومن هنا تأتي أهمية التربية العربية التي من أولى مهامها أن تخطط للتنمية البشرية وذلك من خلال ما يلي :

- نشر الوعي بقضية التخلف والتبصير بمشكلاته الحادة .
- تحريك ثورة معنوية في نفوس الأفراد للتخلص من آثار التخلف .
- تزويد الجماهير بأساليب القضاء على التخلف وأدواته .

وهذا العمل الرئيسي عمل تربوي تنهض به استراتيجية التعليم، فالمجتمع المتخلف هو مجتمع تعليمه متخلف . ومن هذا المنظور فإن التعليم مطالب بإعداد إنسان منتج ، والإنسان المنتج هو إنسان متعلم مدرب . وهذا الإنسان المتعلم لا يمثل أقلية متميزة في المجتمع وإنما يمثل أفراد القواعد الجماهيرية العريضة ، فالديمقراطية الحقة تتطلب شعبا متعلما لا صفوة متعلمة .

والإنسان المنتج ليس حرفيا يعمل بيديه ، فلقد انتهى عصر الحرفية اليدوية . فالآلية قد أحلت المفهوم والمعرفة في العمل محل القدرة اليدوية للإنسان ، والعمل المنتج أصبح يستخدم العقل أكثر مما يستخدم اليدين .

والإنسان المنتج إنسان مزود بقيم وأخلاقيات ضرورية للإنتاج

في مجتمع صناعي متعلم، ولديه إدراك بأهمية الوقت والمحافظة عليه، والقدرة على التنظيم والانضباط، والتعاون مع الغير، والشعور بأهمية النجاح والتفوق في العمل، والتكيف مع الجديد وتقبل التغير.

وخلاصة ما سبق أن المشكلة الماثلة والتي يدركها العرب أن هذه الثروة البشرية الضخمة والموارد الطبيعية الهائلة تحتاج إلى سياسة قومية واضحة واستراتيجيات عاجلة وآجلة يتحقق بها تحويل هذه الثروة وبخاصة النفط إلى أن يكون مصدر ثروة حقيقية للوطن العربي لا للبلاد الغربية المتقدمة بأن يغذي مجالات التنمية الصناعية العربية، و أن يوجد ثروة خضراء على الأرض العربية وأن يحقق الأمن والتقدم بمعناه المتكامل .

3 – تقويم التربية العربية في سياق مجتمعها:

إذا كانت التربية في حركتها تعكس هذه الأحوال السكانية والاقتصادية وتتأثر باتجاهات التغيير بصفة عامة، فإن توجيهها يتطلب دائماً قياس ما حققته وسط هذا كله، وتبين ما تواجهه من مشكلات ومعوقات ينبغي التصدي لها. ويبدو هذا في مجالات رئيسية تعرض في نطاق كل منها بعض القضايا والمسائل التي تقيس الإجابة عنها الإنجازات التربوية في البلاد العربية خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وهذه المجالات هي:

أ – ديمقراطية التربية:

– إلى أي حد قامت السياسات التعليمية في البلاد العربية على مبدإ حق كل مواطن في استثمار فرصة مناسبة في التعلم، وإلى أي حد تمكن التعليم بإمكاناته الحقيقية من استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب في سن التعليم ؟

– ما أثر التعليم في تحقيق مشاركة أوسع من الناس في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟ وما نصيب الذكور والإناث منه؟ وما نصيب الأرياف والحضر والمناطق النائية ؟

– كيف جرى انتقال التربية من تربية للنخبة إلى تربية للجماهير؟

– هل أثبت المفهوم التقليدي لتكافؤ الفرص جدواه في الأقطار العربية، أم هل برهنت التجربة على أن الفئات المحرومة لا تستطيع أن تفيد من مبدأ تكافؤ الفرص الشكلي، وأن وسائل جديدة ينبغي أن تستخدم لتحقيق العدالة الحقيقية بين المواطنين؟

ب – الكفاية الداخلية للتربية:

– ما أثر العناصر والأساليب الحالية من مربين مؤهلين وغير مؤهلين، أو وسائل تعليمية أو تجهيزات أو نظم امتحانات وتقويم أو سواها في الكفاية الداخلية للتربية في البلاد العربية؟

– ما حجم التسرب في الأنظمة التربوية، وما أعباؤه الاجتماعية والاقتصادية؟

– ما مدى التفاوت في التسرب بين الذكور والإناث، وبين المدن والأرياف والبوادي وبين مختلف فئات الشعب؟

– ما حجم الرسوب والإعادة في مختلف المراحل الدراسية وما الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك؟

ج – الكفاية الخارجية للتربية:

– هل تسهم التربية في البلاد العربية في جهد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى أي مدى تفعل ذلك؟

– هل أدركت التربية العلاقة بينها وبين التنمية، وهل انتبهت إلى ضرورة تكامل الجوانب المختلفة في إحداث التنمية الشاملة؟

– ما دور التربية في حركة التعليم العربي سواء بالهجرة داخل القطر العربي الواحد (من الريف إلى المدينة، ومن المدينة إلى العاصمة) أم بين الأقطار العربية، أم خارج الوطن العربي؟ وماالمظاهر الإيجابية والسلبية لهذه الهجرة؟

– إلى أي حد تتوافق البنية التعليمية مع التطورات الحاصلة في السكان وفي مجالات العمل والإنتاج؟ وإلى أى حد يسهم التعليم في تعزيز أو حل مشكلة العمالة؟

د – تنظيم التعليم وإدارته:

– ما مدى تأثر النظم التربوية العربية بالواقع الاقتصادي؟

– كيف أثرت المركزية في التربية في إنماء التربية في البلاد العربية؟

– ما الصعوبات والمشكلات التي ولدتها المركزية وعاقت حركة التعليم ؟

– هل جربت وسائل جديدة في تخطيط التربية وإدارتها تجمع بين محاسن المركزية ومحاسن اللامركزية؟

– هل أفادت الأنظمة التعليمية القائمة من التجارب والمفاهيم التي ظهرت في الوطن العربي خلال القرون الماضية؟

هـ– الأهداف القومية:

– ما المسارات الرئيسية التي سلكها التعليم في رحلته نحو بلوغ أهدافه المعلنة، وما مدى وفاء هذه المسارات بمطالب التغيير في الوطن العربي؟

– إلى أي حد استوعبت التربية العربية مضمون التحديات التي يواجهها الوطن العربي في الحاضر والمستقبل، وإلى أى مدى تضطلع بمسؤولياتها في تطوير شخصية المواطن العربي ليكون قادراً على الصمود والمغالبة، وعلى الإبداع والإنتاج؟

– إلى أي حد تكيفت أهداف التربية في الأقطار العربية للاستجابة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتطورة؟

– إلى أي حد أسهمت التربية العربية في بث الوعي الوحدوي لدى المواطن العربي وفي دفعه إلى العمل من أجل توحيد الوطن العربي؟ وماذا كانت الخطوات العملية على هذه الطريق من حيث التكامل في المناهج والتخصصات والتعاون على إرساء قواعد تربوية عربية؟

خاتمة الكتاب

عرض الكتاب الحالي بعض التحديات التي واجهت الأمة العربية في العصر الحديث ، وما تولد عنها من اتجاهات أثرت على التربية العربية ، كما عرض ردود الفعل التي صدرت من الأمة العربية في مواجهة هذه التحديات وفي مقدمتها الاستعمار والصهيونية، فقاومتها بثورات فكرية وثقافية مهدت لسلسلة من الثورات الوطنية وحروب التحرير، اجتمع لها مشاركة الشعب وتأييده ومساهمة الشباب وتنظيمه والبذل للتضحية والفداء والصدام المسلح في بعض الأحيان .

وكانت استجابة الأمة العربية للحضارة الأوربية أوسع مجالا وأشد تعقيدا إذ كانت قد أحست بالحاجة إلى التغيير بعد عصور

الركود والجمود قبل المواجهة مع أوربا ، فلما واجهتها انطلقت إلى التجديد والمعاصرة ، وكان لذلك أثره في تطوير المناهج الدراسية بصفة عامة ، ومناهج اللغة العربية والأدب بصفة خاصة .

كما تحركت البلاد العربية في جهود الإصلاح – بعد الثورة – لعلاج نواحي الضعف في أحوال المجتمع ، وتجلى هذا في مجموعة من الاتجاهات : من القطرية إلى القومية ، ومن صراع بين القديم والجديد إلى الأصالة والتجديد ، ومن حياة ريفية متدنية إلى إحياء الريف والمدن ، ومن مشروعات متفرقة إلى تنمية متكاملة قطرية وقومية ، ومن أساليب تقليدية في التفكير إلى التخطيط العلمي ، ومن التبعية والانعزال إلى الاتصال الواعي ودعم حركات الشعوب .

وكما عملت الثورات على إحداث إصلاحات داخلية بالبلاد العربية ، اتجهت أيضا إلى إيجاد علاقات خارجية كالتحالف مع دول عدم الانحياز ، ودول العالم الثالث لتكوين قوة لا يستهان بها أمام أطماع الدول الاستعمارية .

إن التغييرات التي حدثت بالبلاد العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فرضت على النظام التربوي أن يتغير من حالة الضعف إلى القوة وأن يكون أداة رئيسية في التغيير المنشود ، ومن ثم ظهرت استراتيجيات جديدة للتحديث

والإصلاح التربوي بالبلاد العربية إلى جانب استراتيجية التعليم الأصلي السائدة فيه قبل مجئ الاحتلال .

ومن ثم دعت الحاجة إلى البحث عن استراتيجية للتربية العربية تنطلق من جهود السابقين في التربية والتي تم عرضها في الكتب الثلاثة السابقة ، وكذا ينبغي على الاستراتيجية الجديدة مراعاة الواقع المعاصر للتربية في البلاد العربية والانطلاق منها ، وهذا ماسوف يتناوله الكتاب الرابع من هذه السلسلة والمعنون بـ «**واقع التربية العربية واتجاهاتها ومشكلاتها**» .

المراجع :

1. شفيق، محمد نوري : «مقدمة في دراسة المجتمع العربي المعاصر»، دراسة مقدمة إلى لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية العربية (الأمانة الفنية)، المجلد الرابع، ص ص 77 – 108.

2. الشريف، محمد أحمد وآخرون : **استراتيجية تطوير التربية العربية** ، لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1976 ، ص ص 115 – 211.

3. الشريف، محمد أحمد وآخرون : **استراتيجية تطوير التربية العربية**، لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1979 ، ص ص 93 – 129.

4. قمبر، محمود : «وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومي» ، اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية تطوير التربية العربية، يناير1979، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المجلد الرابع ، ص ص 201 – 251 .

5. عبد المقصود، محمد السعيد : «الاستراتيجيات التربوية في بعض الأقطار العربية كما تمثلها السياسات والخطط التعليمية» ، اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة

وسائل تنفيذ استراتيجية تطوير التربية العربيـة ، ينايـر1979، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الرابع ، ص ص 132 – 161 .

6. المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي «سرس الليان» : **احتياجات الريف العربي إلى (التنمية المتكاملة) واحتياجات التنمية الريفية المتكاملة إلى تعليم متطور فعال** ، لجنة وضع استراتيجية التربية العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المجلد الرابع ، 1975 ، ص ص37 – 76.

7. عاقل، فاخر : «التربية العربية والديمقراطية» ، بحث مقدم للجنة وضع الاستراتيجية (الأمانة الفنية) ، المجلد الرابع ، 1974، ص ص 1 – 36.

8. لبيب، رشدي : «المجتمع العربي وتصورات المستقبل»، وقائع الجلسة الأولى للندوة الفكرية التي عقدتها اللجنة مع المفكرين والخبراء ، القاهرة ، 1975 ، المجلد الثالث (أ) ، ص ص 97 – 98 .

9. حزين، سليمان : «المجتمع العربي وتصورات المستقبل»، وقائع الجلسة الأولى للندوة الفكرية التي عقدتها اللجنة مع المفكرين والخبراء ، القاهرة ، 1975 ، المجلد الثالث (أ) ، ص ص 78 – 79.

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم